الجندر والأدوار الاجتماعية للذكر والأنثى

قراءة في الأبعاد الاجتماعية والنفسية والقانونية والسياسية

كراسة استراتيجية

العدد 22 تشرين الأول 2023

الجندر والأدوار الاجتماعية للذكر والأنثى

قراءة في الأبعاد الاجتماعية والنفسية والقانونية والسياسية

2023

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

كراسة استراتيجية
فصلية تعني بالموضوعات الساخنة في المنطقة والعالم

رئيس التحرير
أ.د. محمد منذر جلال
هيئة التحرير
د. علي عبد الكريم حسين
د. عمار عباس شاهين

عنوان الكراسة: الجندر والأدوار الاجتماعية للذكر والأنثى قراءة في الأبعاد الاجتماعية والنفسية والقانونية والسياسية

تاليف : مجموعة من الباحثين
الطبعة الاولى تشرين الأول 2023

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (3371) لسنة 2023

جميع الحقوق محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

لا يسُمح بإعادة اصدار هذا الكتاب أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات او نقله او استنساخه بأيّ شكل من الأشكال من دون إذن خطي مسبق من مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

مقدمة المركز

أن المجتمع العراقي كغيره من المجتمعات العربية والاسلامية يواجه تحديات كبيرة تمس عاداته وتقاليده، وتتمثل هذه التحديات بتلك الظواهر الدخيلة وما تتركه من تداعيات نفسية واجتماعية وإشكاليات سياسية وقانونية، ولعل ظاهرة (الجندر Gender) وما يثار حولها من جلبة إعلامية لها أهدافها المبطنة تجعلها مصدر التهديد الحقيقي لبناء المجتمع ونواة الأسرة، وإن انتشرت هذه الثقافة الضالة المنحرفة فلا وجود للأُسرة بعد ذلك ولا وجود للقيم النبيلة والثوابت الأصيلة في مجتمعاتنا، ومكمن الخطورة تتوضح في إن كل شخص يستطيع بعد ان يولد بايلوجيا من ان يحدد هويته الجندرية أي نوعه ونوع أدواره في المجتمع، لا بل ويستطيع أن يغيرها متى ما شاء ذلك.

وتبرز المشكلة بشكل أكبر مع بعض دعاة المساواة الجندرية والذين باتوا يطالبون بإلغاء أو تهميش الفروق بين الذكور والإناث دون مراعاة لكثير من الاعتبارات الدينية والأخلاقية والمنطقية والواقعية، والإدعاء المتعسف بأنها مجرد فروق مختلقة ينبغي تحطيمها، إجتماعياً ونفسياً، وحتى بيولوجياً، وفق بعض الغلاة منهم. متجاهلين ما في دعواتهم من التعارض الصارخ مع الطبيعة البشرية والذوق السليم وتعاليم الأديان، وما يمكن أن تجره من صور الفوضى الأخلاقية واختلال المجتمعات من مختلف الجوانب، وبخاصة الديمغرافية.

إذ أن شيوع التوجهات المثلية، وبخاصة في المجتمعات القليلة السكان، يمكن أن يؤدي مع الوقت إلى انقراض فعلي لها. فضلاً عن ارتباط تلك التوجهات ارتباطاً جوهرياً بكمٍ وافرٍ من الأمراض النفسية والجسدية والجرائم

التي لا يمكن إنكارها، وذلك حسب دراسات علمية كثيرة يحاول أنصار تلك التوجهات التعتيم عليها أو التشكيك في صحتها، وقد دأب مركزنا على توضيح مخاطر هذه الظاهرة الجندرية من خلال تناولها من أوجه ومجالات متنوعة (نفسية، اجتماعية، قانونية، سياسية) علَّنا نستطيع أن نساهم في بناء وعي مضاد لمثل تلك الدعوات المنحرفة إجتماعياً.

الجندر.. إشكالية المفهوم وكشف الغايات

ملاحظات نقدية من منظور أنثروبولوجي

د. مهند جواد
جامعة بغداد/ قسم علم الاجتماع
التخصص: الأنثروبولوجي

المقدمة

غالبا إن لم يكن دائما ما تثير النظريات والمصطلحات الوافدة من العالم الغربي إلى العالم العربي والإسلامي اشكاليات وجدالات حادة في الأوساط الأكاديمية والاجتماعية من قبيل مصطلح الديمقراطية والعلمانية والليبرالية؛ وذلك لأن الكثير منا يتلقى معظم - إن لم يكن كل - ما يأتينا من مفكري الغرب دون أن يحاول تحليله وتفسيره ونقده، ومن غير أن يدرك أنّ ما يأتينا منهم يعكس بالضرورة منظورهم وتحيزاتهم؛ لذا ثمة غياب ملحوظ للبعد النقدي في الدراسات العربية والإسلامية للمفاهيم والمصطلحات والنظريات الغربية. إذ يُكتفى بنقل الأفكار والنظريات من وجهة نظرهم دون القيام بطرح أسئلة وإشكالات تنبع من رؤيتنا الكونية وتجاربنا التاريخية وتركيبتنا الإنسانية، ودون أن نتوجه إلى القضايا الكلية والنهائية الكامنة خلف تلك النظريات والموضوعات التي ينتجها العالم الغربي.

ومن الموضوعات الجدلية في العصر الراهن موضوع (الجندر/ النوع الاجتماعي)، إذ تمّ نقله إلى العالم العربي والأسلامي بكل حمولاته الثقافية والايديولوجية، دون اخضاعه للنقد والتمحيص؛ مما أثار جدلاً واسعاً في مختلف الاوساط، وفي هذا البحث نحاول تقديم نقدٍ علمي له؛ وذلك من محاور ثلاثة.

مدخل موجز

يشهد المجتمع العراقي والعالم العربي والاسلامي في الزمن الراهن جدلاً محتدماً حول موضوع (الجندر/ النوع الاجتماعي)، وقد تباينت الآراء حوله حتى انقسمت وجهات النظر إزاءه، ويكمن رصد ثلاثة مواقف، وهي:

اولاً: الموقف الأكاديمي، إنّ (الجندر) موضوع أكاديمي علمي يسعى إلى حل مشكلة قائمة طالما شغلت الأكاديميين في الواقع الاجتماعي البشري، القائمة على عدم المساواة بين الرجل والمرأة، والظلم الذي تتعرض له النساء من قبل الرجال.

ثانياً: الموقف الأيديولوجي، يرى أصحاب هذا الموقف أن إثارة موضوع الجندر في الوقت الراهن جاء على أساس وضع سياسي يريد إشغال الناس عن الموضوعات الحقيقية التي يمرّ بها العراق من فساد وسوء في الخدمات وتردٍّ في الوضع المعيشي.

ثالثاً: الموقف النقدي، وهو يرى أن موضوع الجندر ينتمي إلى سياقات ثقافية وحضارية معينة، ويمثل جزءاً من أيديولوجيا امبريالية تسعى إلى نشر أنماط من السلوك عن طريق القوة الناعمة وقولبة المجتمعات وفق الثقافة الغربية.

المحور الأول: الجندر، دلالة المفهوم / محاولة لتحديد المعنى:

مصطلح (الجندر) مصطلح خلافيّ جدًا، شأنه شأن مصطلحات أخرى مثل (الحداثة) و(التنوير) و(العولمة) و(العلمانية)، شاع استخدامها وانقسم الناس بشأنها بين مؤيد ومعارض، ولعل مصطلح (الجندر) بالذات من أكثر المصطلحات إثارة للفرقة في الزمن الراهن، إذ يتم الحوار والشجار حوله بحدة واضحة تعطي انطباعا بأنه مصطلح محدد المعاني والأبعاد والتضمينات. ولكننا لو دققنا النظر قليلاً لوجدنا أنّ الأمر أبعد ما يكون عن ذلك لأسباب عدة نوجزها فيما يلي:

١- التشابك الدلالي بين مفهوم الجندر والجنس، وهذا التشابك خلق ضبابية في تحديد مفهوم الجندر.

٢- سيولة المفهومات والمصطلحات في العلوم الإنسانية والاجتماعية والمعرفية، وهذه السيولة تشكل عقبة في تحديد المقصد النهائي للكثير من المفهومات ومنها مفهوم الجندر.

٣- التحيزات والذاتيات، أي أنّ ميول الباحث تؤثر بشكل كبير في توجيه للموضوعات والمصطلحات حسب تحيزاته الذاتية والمعرفية، فإذا كان الباحث ينتمي إلى النظرية

البنائية أو الوظيفية أو الصراعية... أو لديه موقف من الدين والقيم والأعراف السائدة في مجتمع معين، فإنّ هذا ينعكس على موقفه من الموضوع الذي يريد دراسته، ونجد هذا واضح في موضوع الجندر.

وهنا تقتضي الضرورة المنهجية بيان الدلالة اللغوية لمفهوم الجندر، ومن ثم الوقوف على التعريفات الاصطلاحية التي وضعت لهذا المفهوم من أجل اكتشاف أبعاده وغاياته.

إنّ مفهوم الجندر أو الجنوسة في اللغة يعود في أصله إلى مصطلح لغوي ألسنيّ يشير إلى تقسيم ضمني في النحو القواعدي اللغوي، إذ هو في اللغات الغربية السائدة اليوم مشتق من المفردة اللاتينية التي تعني (النوع أو الأصل) (genus)، ثم تحدّر سلاليا عبر اللغة الفرنسية في مفردة (gendre) التي تعني أيضا (النوع أو الجنس) ، ومن المفردة نفسها جاءت الأنواع الأدبية أو الأجناس الفنية، الرواية، المسرحية، والشعر، وبقية التفريعات السلالية المعروفة[1].

وغالباً ما يُعزى مفهوم الجنوسة إلى الموجة الثانية من النسويّة. ولقد كانت تنطوي على معنى أقدم لـ «نوع» أو «صنف» أو «فئة»، ويتكرر استخدامها كثيراً في مناقشات النحو. وفي الستينيات، تغير معناها حين استخدمت في علم الجنس والتحليل النفسي لوصف الأدوار الاجتماعية الذكرية والأنثوية[2].

وقد قامت الحركة النسوية بإجراء مقاربة بين نظام اللغة والواقع الاجتماعي. فبالنسبة إلى الدراسات النسائية تكمن أهمية الجنوسة في تعدديتها وسماتها اللغوية النحوية، خاصة مع عدم صلتها المباشرة بالجنس البشري البيولوجي، إذ تسعى الدراسات النسائية إلى توظيف المفهوم النحوي في دراسة البنى الثقافية الاجتماعية والسياسية المختلفة. فإذا كانت الجنوسة اللغوية النحوية مجرد بناء أو تركيبة عرفية تقتضيها خصائص اللغة، فإن التمييز النوعي الجنسي (البيولوجي) بين الذكر والأنثى هو تمييز تركيبي مؤسساتي ثقافي وليس خاصية بيولوجية طبيعية. ولهذا تصبح الجبرية البيولوجية مجرد إسقاط ثقافي لا علة طبيعية له في التكوين البشري نفسه[3].

أما في التداول الاصطلاحي في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا فأن مفهوم (الجندر) النوع الجنسي أو الجنوسة (Gender) يشير إلى تلك السلوكيات التي تحدد الأفراد باعتبارهم ذكوراً أو إناثاً في سياقات اجتماعية وثقافية معينة[4]. اي ما نتوقعه من سمات

وسلوكات اجتماعية وثقافية ونفسية، عند الجنسين ينظر إليها على أنها ملائمة لأعضاء مجتمع معين[5].

وقد أخذ هذا المصطلح يحل في الأنثروبولوجيا الحديثة، بشكل متزايد محل مصطلح جنس (Sex) في إطار مناقشات الفروق بين الرجال والنساء في السلوك، والدور، والمكانة الراجعة إلى عوامل واعتبارات اجتماعية وثقافية. ونلاحظ في البداية أن مصطلح الجنس فى اللغة يشير إلى تصنيف الأسماء إلى فئات تسمى تقليديا: المذكر، أو المؤنث، أو المحايد. أما في أيامنا هذه فيستخدم للإشارة إلى الفروق بين الذكور والإناث الراجعة إلى عمليات تنميط اجتماعي وثقافي ونفسي، ومن هنا فإنّ التمييز بين مصطلح جنس (Sex) الذي هو ظاهرة بيولوجية، ونوع (Gender) الذي هو تصنيف ثقافي، يتيح لنا فرصة الفصل بين الفروق البيولوجية والثقافية بين الذكور والإناث ومن ثم يجنبنا اتخاذ أي موقف يقوم على الحتمية البيولوجية[6].

ومن هنا يلفت - مفهوم النوع الجنسي او الاجتماعي - الانتباه إلى الجوانب ذات الأساس الاجتماعي للفروق بين الرجال والنساء. ولكن مصطلح النوع الاجتماعي قد اتسع منذ ذلك الوقت ليشير ليس إلى الهوية الفردية وإلى الشخصية فحسب، بل ويشير على المستوى الرمزي أيضا إلى المثل والصور النمطية الثقافية للرجولة والأنوثة. وعلى المستوى البنائي فيشير إلى تقسيم العمل على أساس النوع فى المؤسسات والتنظيمات. وقد تركز الاهتمام السوسيولوجي والسيكولوجي فـــي سبعينيات القرن الماضي على توضيح وجود النوع.. بمعنى توضيح أنّ الفروق والتقسيمات بين الرجال والنساء لا يمكن تفسيرها من خلال الفروق البيولوجية[7].

والفرق بين مفهوم الجنس (Sex) ومفهوم الجندر (Gender)، كما يراه المنظّرون للجندرية، أنّ الجنس يشير إلى الاختلافات البيولوجية بين الذكر والأنثى، خصوصا تلك التي ترتبط مباشرة بالتكاثر واللذة والهوية. فالجنس غير الجندر الذي يشير إلى تمايزات منتجة ثقافيًا واجتماعيا بين الرجل والمرأة، وينتظم في إطار أوسع يحدده مصطلحا الذكورة والأنوثة. وعلى الرغم من ذلك، ثمة جدال كبير حول: أين يقع بدقة الخط الفاصل بين الميول الطبيعية والثقافية؟ خصوصا في ما يتعلق بالمسائل المحيطة بالموضوع مثل الفروق في المعرفة والسلوك الجنسي والنضج[8].

وتشير ساندرا هاردن (Sandra Harding) إلى أنّ دراسة النوع الجنسي تتضمن

ثلاثة أبعاد للرمزية الجنسية (الثقافة)؛ والتقسيم الاجتماعي الجنسي للعمل (البناء الاجتماعي)؛ والهويات الجنسية (الفعل والقدرة على الفعل) ونجد ضمن علم الاجتماع نظريات مختلفة تؤطر الجنس مفاهيمياً بطرائق عدة، وذلك بتأكيد أحد هذه الأبعاد السابقة دون الأبعاد الأخرى[9].

ومما تقدم يتضح لنا أن: هناك شبه أجماع من الباحثين الغربيّين على أنّ الجنوسة ليست بُنية طبيعية وليست حتميّة بيولوجية، وإنّما تركيبة اجتماعية ثقافية لا علاقة لها بالتكوين الجنسي البشري، فإنّهم حاولوا رصد صيرورة الدور الفعال الذي تلعبه الجنوسة، ويذهب دارسو الجنوسة إلى أنّ الفرق بين الرجل بصفاته الإيجابية، والمرأة بسماتها السلبية (مما ينجم عنه الهرمية الضدية بين الذكر والأنثى)، إنّما هو فرق أيديولوجي ثقافي اجتماعي دافع عنه المجتمع والثقافات المختلفة بقوة القانون والسلاح. كما أنّ الضغط الاجتماعي والثقافي يؤسس بُنية الجنوسة، ويجيز الدور الذي سيلعبه كل من الطرفين. وبهذا فإنّ الثقافة، وليست الطبيعة البيولوجية، هي التي تضع قيودًا ومحددات حتى على طرائق التفكير والإبداع والسلوك[10].

وبناءً على ما سبق، يمكننا القول: إنّ الاضطراب والضبابية التي تكتنف مفهوم الجندر ناشئة من السياقات الثقافية والاجتماعية والسياسية التي كان يمر بها العالم الغربي، وخصوصا الأوضاع التي كانت تعيشها المرأة في ظل الحضارة الغربية في زمن العصور الوسطى، فضلاً عن وجود الأيديولوجيا السياسية التي تستغل قضايا المرأة من أجل مكاسب سياسية.

المحور الثاني: اتجاهات في تفسير الجندر: تحديد البراديغمات/ النماذج المفسرة:

ينطلق موضوع الجندر من تساؤل مركزي وهو، ماذا يعني أن يكون الإنسان رجلاً، وما معنى أن يكون امرأة؟ وبتعبير آخر ما أصل التمايز بين الذكر والأنثى؟ هل هو معنى طبيعي تكويني يولد به الإنسان؟ أو هو معنى اجتماعي وثقافي شكلته البشرية في سيرورتها الطويلة عبر الزمن؟ وعلى أساس هذا التساؤل تبلورت جملة من البراديغمات/ نماذج مفسرة.

لقد توزعت تفسيرات علماء الاجتماع والانثروبولوجيا للاختلافات وأوجه عدم المساواة بين الجنسين في ثلاثة اتجاهات متعارضة، ويتمثل الاتجاه الأول في الميل إلى اعتبار الخصائص البيولوجية أساساً لاختلاف السلوك بين الرجال والنساء. وهناك من جهة

أخرى منظورات تضفي أهمية مركزية على عملية التنشئة الاجتماعية وتعلم الأدوار الجنوسية. ومن جهة ثالثة فهناك بعض المنظرين ممن يعتقدون أنّ التمايز بين الجنسين نتيجة للنظام الأبوي المتمثل في الهيمنة الذكوريّة.

الاتجاه الأول: البراديغم التكويني/ النموذج البيولوجي الطبيعي:

ذهب جماعة من علماء الأحياء والاجتماع والانثروبولوجيا إلى القول: إنّ الفروق الأساسية بين الجنسين فروق تكوينية ناشئة من العوامل البيولوجية الطبيعية، وعلى وفق ذلك تحدد الهويات الذاتية للجنسين - ذكر وانثى - وتعين أدوارهم الاجتماعية على أساس طبيعتهم البيولوجية. أي أنّ التمايز بين الجنسين يستند على الفرق في التركيب الفسيولوجي للذكور والاناث، ويترتب على ذلك تمايز في المهام والأدوار الاجتماعية.

والبيولوجيا كلمة تستمد أصلها من الكلمة اليونانية (bios)، بمعنى الحياة، وكلمة (logia) التي تعني الخطاب أو الدراسة [11]. والتمايز بين الجنسين، في علم الأحياء، هو اكتساب خصائص وظيفية مختلفة بواسطة خلايا متشابهة. وبالطريقة نفسها، تحدد جميع المجتمعات وظائف مختلفة للجنسين في الجسم الاجتماعي، ويندرج ذلك في حقلين أساسيين: (الإنجاب والعمل) تبدو مظاهر التمايز الأخرى (الثياب، الحركة، طريقة الكلام، التعاطي المختلف مع الطعام، أو الموارد المتنوعة، أو الحياة السياسية...) كإشارات أو نتائج لهما[12].

في منتصف عقد السبعينات من القرن العشرين تبلور حقل معرفي يطلق عليه مصطلح (البيولوجيا الاجتماعية) وقد سك هذا المصطلح عالم الأحياء الأمريكي (إدوارد أوسبورن ويلسون) في كتابه الصادر عام ١٩٧٥م والمعنون: (البيولوجيا الاجتماعية: التركيب الجديد). وهذا الحقل المعرفي يستخدم الطرائق البيولوجية لفهم الحياة الاجتماعية، وغالبا ما يشدد على التحديد البيولوجي للأنماط الاجتماعية. فإنّ المحاولات التي بذلت لتحديده (إلى أي مدى يجري تعلم السلوك؟ وإلى أي مدى تحدده البيولوجيا؟) لها تاريخ طويل في العلوم الاجتماعية وارتباط مديد بالنظرية التطويرية، وغالبا ما تدعى هذه المحاولات في أعم احولها، مناظرة الطبع مقابل التطبيع[13]. ويعرف ويلسون (البيولوجيا الاجتماعية) بأنها: دراسة الأساس البيولوجي للسلوك الاجتماعي[14].

وعلى أساس ما تقدم يرى بعض الباحثين أنّ جوانب محددة في التكوين الجسمي البيولوجي للإنسان - مثل الهرمونات والكروموزومات وحجم الدماغ والمؤثرات الجينية

- هي المسؤولة عن فروق فطرية في سلوك الرجال والنساء. ويضيف هؤلاء أنّه يمكن ملاحظة هذه الاختلافات بشكل أو بآخر، في مختلف الثقافات، مما يعني أن ثمة عوامل طبيعية تؤدي إلى اللامساواة بين الجنسين في جميع المجتمعات تقريباً. وقد يشير هؤلاء الباحثون إلى أنّ الرجال لا النساء هم الذين يشاركون في عمليات الصيد والقنص والحرب في جميع الثقافات تقريباً، وذلك يعني أن الرجال، بحكم تركيبهم البيولوجي، يتفوقون على النساء في نزعتهم العدوانية[15].

أي أنّ التركيب البيولوجي للرجل او المرأة هو الذي يحدد الدور الاجتماعي لهما، فإنّ قابلية الرجل وقدرته على العمل الشاق وفي ظروف قاسية هو الذي يحدد المكانة والدور الذي يقوم به داخل البناء الاجتماعي، وكذلك فإنّ قابلية المرأة وقدرتها على الحمل والانجاب يجعل لها دوراً خاصاً يختلف عن دور الرجل في إقامة الحياة الاجتماعية.

الاتجاه الثاني: البراديغم التنميطي/ نموذج التنشئة الاجتماعية:

يرى فريق من علماء الاجتماع والانثروبولوجيا إنّ الفروق بين الجنسين قائمة على أساس التنشئة الاجتماعية التي تقوم بدور صياغة هُويات الأفراد، وإعدادهم لتأديتهم ادوارًا اجتماعية معينة، وتنميط سلوكهم وفق نظام البناء الاجتماعي.

فمن الاتجاهات الأساسية لفهم أصول الفرق بين الجنسين، الاتجاه الذي يركز على دراسة التنشئة الاجتماعية الجنوسية، أي فهم الطريقة التي يجري فيها تعلم الأدوار المتوقعة من الجنسين من خلال العوامل الاجتماعية الفاعلة مثل العائلة ووسائل الإعلام. وتميز هذه المقاربة بين الجنس بمعناه البيولوجي والجنوسة الاجتماعية - فالطفل الرضيع يولد حاملاً العنصر الأول، ولكنه يتعلم الثاني. فمن اتصاله بالعوامل الفاعلة في عملية التنشئة بنوعيها الأولي والثانوي، يلقن الطفل بصورة تدريجية المعايير والتوقعات التي تطابق جنسه سواء أكان ذكراً أم أنثى فالفوارق الجنوسية لا تُحدد بيولوجياً بل تُنتج ثقافياً، وحسب ما يقوله أصحاب هذا الرأي، فإن اللامساواة الجنوسية تكون نتيجة لتنشئة الرجال والنساء للقيام بأدوار مختلفة[16].

وتعرف التنشئة الاجتماعية(Socialization) بأنها:عملية تعلم ليكون المرء عضواً في مجتمع ما، ليصبح كائناً اجتماعياً، وهي تجربة دائمة، وتكتمل من التفاعل مع الآخرين والمشاركة في روتين الحياة الثقافية اليومية، والتنشئة الاجتماعية هي مفهوم يقر بأن

الهويات الاجتماعية والأدوار والسير الذاتية الشخصية تتكون من عملية متواصلة من الانتقال الثقافي[17]. فهي تمثل العملية التي نتعلم منها كيف نصبح أعضاءً في المجتمع، ومن دمج معايير وقيم المجتمع من ناحية، أو تعلم كيفية أداء أدوارنا الاجتماعية (دور العامل، والصديق والمواطن.... إلخ) من ناحية أخرى[18]. أي أنّ التنشئة تعني عادة السيرورة التي يستدخل بموجبها الأفراد قيم المجتمع واعتقاداته ومعاييره ويتعلمون أداء وظائفهم بوصفهم أعضاء فيه. ويمكن أن تدل التنشئة الاجتماعية على سيرورة أضيق قوامها تشكل الجماعة والاندماج فيها؛ وفقًا، مثلا، لجماعات مهنية أو إثنية. ويمكن أيضًا التعامل مع المصطلح بوصفه يشير إلى سيرورة أساسية أكثر قوامها اكتساب مستلزمات الحياة الاجتماعية النفسية والمعرفية الأساسية، مثل اللغة[19].

وقد بين الفيلسوف وعالم الاجتماعي الفرنسي (دور كهايم) كيف تتم عملية التنشئة الاجتماعية، إذ يقول: إنه منذ أن تصبح الحياة وسط المجتمع، ضرورية يتوجب علينا الالتزام بعددٍ من القواعد. إذ إنَّ للنظام الاجتماعي مقتضياته الخاصة. ويقتضي القيام بهذه الواجباتٍ أن يكون (الوعي الجماعي) ، قادراً على إنتاج رسالة تطبيع، ونشرها. يحدّد التلقي الجيد لهذه الرسالة تصرفاتنا. فنحن نمتثل لضرورات وتعليمات معينة كالتهذيب، وآداب السلوك، والاستقامة. ويتجذر هذا القبول شبه الضمني في التقليد، وهو يؤدي دور (المنظم) ، ويقي من الكثير من المضايقات. كذلك، يُعد عدم الوفاء بالالتزامات مرادفاً للانتهاك أو للإهانة. وقد يؤدي المس بالعُرف المعتمد إلى نشوب الصراعات العنيفة : قد يُعاقب كل من ينتهك الممنوعات، كما أن أي شخص ينتهك قداسة إحدى الوصايا لا يكون بمنأى عن الانتقام وقد يُوصم بالعار[20].

إذن: يرى أصحاب هذا الاتجاه أنّ: الأولاد والبنات يتعلمون الأدوار المتصلة بجنسهم وهوياتهم: ذكوراً وإناثاً، أي بالذكورة والأنوثة الملازمة لها، وتتحكم بهم في هذه الحالة أنماط الجزاء الإيجابية والسلبية، أي القوى والمؤثرات الاجتماعية التي تحيية أو تنهى عن سلوك معين. فعلى سبيل المثال، قد يقال للطفل بعد أن يقوم بعمل حميد: «أنت ولد شجاع!» أو يتلقى ما يشبه العقوبة عندما يقال له: يا ولد لا تلعب بهذه الدمى!». ومثل هذه التعزيزات الإيجابية والسلبية تساعد الأولاد والبنات في تعلم أدوار الجنس المتوقعة واتباعها وإذا ما قام الفرد بممارسات جنوسية لا تناسب نوعه البيولوجي أي بسلوك منحرف - فإن تفسير هذا السلوك يكمن في قصور أو خلل في تنشئته الاجتماعية. ويعتقد أنصار المدرسة الوظيفية أن مؤسسات التنشئة الاجتماعية تسهم في الحفاظ

على النظام الاجتماعي بالإشراف على التنشئة الجنوسية السلسة التي تقوم بها على الأجيال الجديدة[21].

بناءً على ما تقدم يمكننا القول: إن التنشئة الاجتماعية هي عملية تنميط لسلوك الأفراد داخل البناء الاجتماعي، وتحديد ادوارهم وقولبة هوياتهم الاجتماعية، وفق القيم والمعايير والاعراف المعتمدة من قبل أفراد المجتمع؛ وذلك بتعليمهم المسموح والممنوع اجتماعياً وفق نظام الثواب والعقاب.

الاتجاه الثالث: البراديغم البطريركي/ نموذج الهيمنة الذكورية:

عمل بعض المنظرين من الفلاسفة وعلماء الاجتماع والانثروبولوجيا على بلورة نموذج تفسيري عن الفروق بين الجنسين، وقد توصلوا إلى أنّ التمايز بين الجنسين عبر الزمن يكمن في الهيمنة الذكورية وتكريس السلطة الابوية داخل المجتمع البشري، وهو ما يطلق عليه مصطلح (البطريركية).

ومفردة البطريركية (patriarchy) تعود إلى مفردتين يونانيتين تعنيان، مجتمعتين (حكم الأب) . ويعود انتشار المصطلح إلى حقلين مختلفين هما: الأنثروبولوجيا والدراسات النسوية. وقد بحث الأنثروبولوجيون في أنظمة الحكم الشائعة في المجتمعات البدائية فوجدوا أكثرها شيوعًا نظام الحكم الأبوي، والذي يتمثل في سيطرة رجل كبير السن يكون بمثابة الأب لبقية أفراد القبيلة. وميزوا ذلك النظام عما أسموه النظام الأمومي، أو الأمومية (Matriarch) الذي كان قائمًا في مجتمعات بدائية أخرى، حيث تحكم الأم[22].

ويعرف (النظام الأبوي) بأنّه: نظام اجتماعي للعلاقات بين الجنسين (الرجال والنساء) حيث لا مساواة بينهما، وهي علاقات مضمرة في نطاق من المؤسسات الاجتماعية والبنى الاجتماعية. يدمج مفهوم النظام الأبوي مفهوم العلاقات بين الجنسين، ويتجاوزه في ناحيتين: أولاهما، أنه يتضمن عدم المساواة التي توجد بشكل روتيني في هذه العلاقات. وثانيتهما، أنه يلفت إلى الترابط بين السمات المختلفة بينهما، والتي تشكل كلها نظاماً اجتماعياً[23].

وقد كان السؤال في بداية الدراسات النسوية حول مصدر الأبوية، هل يعود إلى مجرد الفروق البيولوجية العضوية التي تميز الذكر عن الأنثى، أم أنّه يعود إلى مصدر نفساني سيكولوجي ينطلق من الفروق البيولوجية وما تتضمنه العلاقات الجنسية الاجتماعية من

محرمات كتحريم الجنس بين المحارم، ليؤسس عليها مواقع دونية تنظم العلاقات بين الذكور والإناث جاعلة الأنثى في خدمة الذكر[24].

ويتحدث عالم الاجتماع ر. و. كويل عن ثلاثة جوانب تتفاعل داخل المجتمع لتكون النظام الجنوسي، وتشكل أنماط علاقات القوة بين أنواع الذكورة والأنوثة المنتشرة في المجتمع، وهي: العمل والقوة والعلاقات الشخصية والجنسية، وتتمايز فيما بينها، ولكنها تمثل أجزاءً مترابطة من المجتمع تتفاعل فيما بينها وتؤثر الواحدة في الأخرى. وتجري في هذه المجالات الثلاثة إعادة بناء العلاقات الجنوسية ورسم الحدود والقيود عليها. ويشير العمل إلى تقسيم الشغل بين الجنسين داخل البيت مثل توزيع المسؤوليات المنزلية ورعاية الأطفال، وإلى سوق العمل بما فيها من تفرقة في المهن وتفاوت في الأجور. أما القوة فإنها تتجلى في طبيعة العلاقات الاجتماعية ومحاورها مثل السلطة والعنف والأيديولوجيا في المؤسسات، والدولة، وفي مجالات الحياة العسكرية والبيئية. ومن جهة أخرى، يمثل جانب العلاقات الوشائج والأواصر والعواطف الحميمة كما في حالة الزواج والنشاط الجنسي وتربية الأطفال[25].

ويعد تحليل النظام الأبوي أمراً ذا أهمية مركزية بالنسبة إلى الباحثات النسويات الراديكاليات اللائي ينظرن إليها كظاهرة عالمية وجدت عبر الزمان والثقافات. لقد ركزت الباحثات النسويات الراديكاليات على الأسرة باعتبارها المصدر الأول لاضطهاد النساء. وهن اعتبرن أن الرجال يستغلون النساء بالاعتماد على العمل المنزلي الذي تقدمه النساء من دون أجر. كمجموعة، يحرم الرجال أيضًا النساء من النفاذ إلى مواقع السلطة /القوة والتأثير / النفوذ في المجتمع. تختلف الباحثات النسويات الراديكاليات في تأويلاتهن لأسس النظام الأبوي، لكن يتفقن بغالبيتهن على أنها تشمل امتلاك أجساد النساء وحياتهن الجنسية[26].

المحور الثالث : الجندر/ ملاحظات نقدية من منظور أنثروبولوجي:

بعد أن أصبح لدينا تصوراً عن مصطلح الجندر، وتعرفنا على النظريات المفسرة له، يمكننا الآن في هذا المحور تسجيل مجموعة من الملاحظات النقدية، وهي كالآتي:

١- إنّ الهدف من ترويج موضوع الجندر هو تفكيك البناء الأسري عن طريق خلق صراع بين الرجل والمرأة، وذلك من أجل الهيمنة على المجتمع، إذ يرى المفكر الراحل الدكتور عبد الوهاب المسيري أنّ (العالم الغربي الذي أخفق في عملية المواجهة

العسكرية المباشرة مع العالم الثالث، اكتشف أنّ هذه المواجهة مكلفة وطويلة ولا طاقة له بها، ومن ثم فالتفكيك هو البديل العملي الوحيد، كما أدرك العالم الغربي أنّ نجاح مجتمعات العالم الثالث في مقاومته يعود إلى تماسكها، الذي يعود بدوره إلى وجود بناء أسرى قوي، مايزال قادرًا على توصيل المنظومات القيمية والخصوصيات القومية إلى أبناء المجتمع، ومن ثم يمكنهم الاحتفاظ بذاكرتهم التاريخية وبوعيهم بثقافتهم وهويتهم وقيمهم... وإذا كانت الأسرة هي اللبنة الأساسية في المجتمع، فإنّ الأم هي اللبنة الأساسية في الأسرة، ومن هنا، يأتي تركيز النظام العالمي الجديد على قضايا الأنثى، فالخطاب المتمركز حول الأنثى هو خطاب تفكيكي يعلن حتمية الصراع بين الذكر والأنثى، وضرورة وضع نهاية للتاريخ الذكوري الأبوي وبداية التجريب بلا ذاكرة تاريخية، وهو خطاب يهدف إلى توليد القلق والضيق والملل وعدم الطمأنينة في نفس المرأة، عن طريق إعادة تعريفها بحيث لا يمكن أن تتحقق هويتها إلا خارج إطار الأسرة)[27].

٢- إنّ الاختلاف في الأدوار والوظائف بين الرجل والمرأة لا يفضي بالضرورة إلى الصراع بينهما، فهناك أدوار تتعلق بكبار السن وهناك أدوار للشباب، وهناك وظائف لمدراء المؤسسات ووظائف للعاملين، فهل هذا الاختلاف يجعل الصراع حتمي بين هذه الفئات؟!

٣- إنّ الفروق بين الرجل والمرأة ليست فروق تفضيلية؛ بمعنى أنّ الرجل أفضل من المرأة أو أنّ المرأة أفضل منه، بل أنّ هذه الفروق جُعلت من أجل التكامل، أي كل منهما يكمل الآخر، والاختلاف بينهما تماماً كما هو اختلاف البشر في القدرات، فهناك شخص ذكي وهناك أكثر ذكاءً منه، وهناك شخص لديه قدرة عقلية، وهناك شخص لديه قدرة بدنية وهناك شخص لديه قدرة فنية، وهناك شخص لديه قدرة مهنية، وكل هذه قدرات تتكامل فيما بينها، فلا يعني اختلاف القدرات تفضيلاً، أبداً. بل أنّ اختلاف القدرات لكي يتكامل البشر، وينتفع بعضهم ببعض، تماماً مثل اختلاف الوظائف في أعضاء البدن، فالبصر والسمع والشم كل حاسة لها وظيفتها الخاصّة والتي تتكامل مع الحاسّة الأخرى، أي أنّ الإنسان لا يتكامل إلا بحواسه الخمس مع أن لكل حاسة قدرة متميزة ودور محدد، كذلك المجتمع لا يتكامل إلا بقدرات وطاقات متنوعة من ذكر وأنثى.

٤- إنّ أسباب الظلم وعدم المساواة في حياة البشر كثيرة، فالاقتصاد والثروة قد تكون

سببًا في عدم العدالة، والسلطة والحكومة قد تكون سببًا في الظلم، هل هذا يعني أن نلغي الثروة من حياة الناس، أو نلغي الحكومات من المجتمع الإنساني، وكذلك يصدق الأمر في الأختلاف بين الرجل والمرأة، قد يحصل ظلم وعدم عدالة فيما بينهم، وهذا أمر طبيعي مع أنّه مرفوض، ولكنه ليس مبررًا لالغاء الفروق بينهما.

٥ – هناك جدل كبير في موضوع الجندر بخصوص ما هو الخط الفاصل بين ما هو طبيعي في تكوين الإنسان وما هو ثقافي، حيث يرى أصحاب النظرية الجندرية انّ البناءات الاجتماعية والأنماط الثقافية هي التي خلقت النوع الاجتماعي وحددت الأدوار والمهام التي يؤديها الرجل والمرأة بعيدا عن الجانب التكويني في شخصيتهما، وهذا على النقيض من رؤية الأنثروبولوجيين الذين يرون أن الطبيعة هي إحدى محددات النمط الثقافي، فعلى سبيل المثال، إنّ الليل والنهار ظاهرتان طبيعيتان تتدخلان في تحديد السلوك الثقافي للإنسان، إذ لكل زمن منهما نشاطًا وفعلاً خاصًا يؤديه الإنسان فيه، أي أنّ العامل الطبيعي التكويني يؤثر في تشكيل النسق الثقافي.

٦- أنّ الحكومات الغربية تعمل على تمرير مقولاتها الأيديولوجية وفرضها على المجتمعات الأخرى تحت شعارين: إحداهما، «حقوق الإنسان» فكل فكرة تصدر من العالم الغربي ولا تقبلها المجتمعات المختلفة تفرض عليها منظمات حقوق الإنسان، فإذا ما رفضت تلك المجتمعات فإنّها تتعرض للعقوبات. والأخرى، «العلم» أي تروج القضايا المخالفة للقيم الإنسانية على أساس أنها قضايا علمية، وأنّ من يخالفها يعد متخلفاً ورجعياً لا يستحق أن يعيش في هذا العالم. وهكذا يروج للجندرية التي تنتهي إلى الشذوذ الجنسي.

7ـ أرى في التحليل النهائي لموضوع الجندر أنّه يهدف إلى تبرر وتسوغ الشذوذ «المثلية»؛ وذلك بإلغاء الفروق بين الجنسين وتذويب الهوية الجنسية وإرجاعها إلى الشعور النفسي، أي أنّ الانسان اذا شعر او رغب بأنه أنثى يستطيع أن يكون كذلك، والعكس أيضاً.

هوامش البحث

(1) ميجان الرويلي و سعد البازعي، دليل الناقد الادبي، المركز الثقافي العربي ، بيروت، لبنان ، الطبعة الثانية ، 2000 م ، ص 150 .

(2) طوني بينيت و اخرون، مفاتيح اصطلاحية جديدة، ترجمة .. سعيد الغانمي، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الاولى ، بيروت 2010 م ، ص 262 .

(3) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(4) جون سكوت، علم الاجتماع: المفاهيم الأساسية، ترجمة: محمد عثمان، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، 2009م، ص397.

(5) أتوني غيدنز ــ فيليب صاتن، مفاهيم أساسية في علم الاجتماع، ترجمة: محمود الذوادي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، الطبعة الأولى، 2018م، ص 158.

(6) شارلوت سيمور سميث، موسوعة علم الإنسان: المفاهيم والمصطلحات الأنثروبولوجية، ترجمة: مجموعة من أساتذة علم الاجتماع باشراف د. محمد الجوهري، المركز القومي للترجمة، القاهرة، الطبعة الثانية، 2009م، ص 547.

(7) جوردون مارشال، موسوعة علم الاجتماع، ترجمة: محمد محيى الدين واخرون، المشروع القومي للترجمة، المجلد الثالث، الطبعة الأولى، 2001م، ص 1555.

(8) كريغ كالهون، معجم العلوم الاجتماعية، ترجمة: معين رومية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، الطبعة الأولى، 2021م، ص 285.

(9) جون سكوت، مصدر سابق، ص 397.

(10) ميجان الرويلي وسعد البازعي، مصدر سابق، ص 151.

(11) طوني بينيت واخرون، مصدر سابق، ص 159.

(12) بيار بوبت ومشال ايزار وآخرون، معجم الأنثولوجيا والأنثروبولوجيا، ترجمة: مصباح الصمد، مجد، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 2011م، ص 398.

(13) كريغ كالهون، مصدر سابق، ص 172.

(14) شارلوت سيمور سميث، مصدر سابق، ص 176.

(15) أنتوني غدنز، علم الاجتماع، ترجمة: فايز الصباغ، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، الطبعة الاولى،2005م، 187.

(16) أنتوني غدنز، المصدر نفسة، ص 188.
(17) جون سكوت، مصدر سابق، ص123 .
(18) جوردون مارشال، مصدر سابق، ج1، ص 483.
(19) كريغ كالهون، مصدر سابق، ص 246.
(20) جيل فيريول، معجم مصطلحات علم الاجتماع، ترجمة: أنسام محمد الأسعد، دار ومكتبة الهلال للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، 2011م، ص 157.
(21) أنتوني غدنز، مصدر سابق، ص 188.
(22) ميجان الرويلي و سعد البازعي، مصدر سابق، ص 62.
(23) جون سكوت، مصدر سابق، ص 73.
(24) ميجان الرويلي و سعد البازعي، المصدر السابق، ص 63.
(25) أنتوني غدنز، مصدر سابق، ص 202.
(26) أتوني غيدنز ــ فيليب صاتن، مصدر سابق، ص 167.
(27) عبد الوهاب المسيري، العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، 2002م، المجلد الأول، ص 339 – 340.

المصادر:

1ــ ميجان الرويلي و سعد البازعي، دليل الناقد الادبي، المركز الثقافي العربي ، بيروت، لبنان ، الطبعة الثانية ، 2000 م.

2ــ طوني بينيت و اخرون، مفاتيح اصطلاحية جديدة ، ترجمة .. سعيد الغانمي ، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الاولى ، بيروت 2010 م.

3ــ جون سكوت، علم الاجتماع: المفاهيم الأساسية، ترجمة: محمد عثمان، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، 2009م.

4 ــ أنتوني غيدنز ــ فيليب صاتن، مفاهيم أساسية في علم الاجتماع، ترجمة: محمود الذوادي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، الطبعة الأولى، 2018م.

5ــ شارلوت سيمور سميث، موسوعة علم الإنسان: المفاهيم والمصطلحات الأنثروبولوجية، ترجمة: مجموعة من أساتذة علم الاجتماع باشراف د. محمد الجوهري، المركز القومي للترجمة، القاهرة، الطبعة الثانية، 2009م.

6ــ جوردون مارشال، موسوعة علم الاجتماع، ترجمة: محمد محيى الدين واخرون، المشروع القومي للترجمة، المجلد الثالث، الطبعة الأولى، 2001م.

7ــ كريغ كالهون، معجم العلوم الاجتماعية، ترجمة: معين رومية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، الطبعة الأولى، 2021م.

8- بيار بوبت ومشال ايزار وآخرون، معجم الأنثولوجيا والأنثروبولوجيا، ترجمة: مصباح الصمد، مجد، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 2011م.

9- أنتوني غدنز، علم الاجتماع، ترجمة: فايز الصباغ، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، الطبعة الاولى،2005م.

10- جيل فيريول، معجم مصطلحات علم الاجتماع، ترجمة: أنسام محمد الأسعد، دار ومكتبة الهلال للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، 2011م.

11- عبد الوهاب المسيري، العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، 2002م، المجلد الأول.

الجندر بين الغاء الثنائية الجنسية وصناعة التعددية

اسم الباحث: م.م. احمد قاسم شاكر العلاق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي - مركز البحوث النفسية

برزت بشكل لافت في السنوات الأخيرة تغييرات قيمية وبموجة عالمية ضخمة، اذ استغلت الرأسمالية هيمنتها وسيطرتها على الاعلام العالمي وعلى المنظمات الدولية وعلى مراكز الدراسات الانسانية فضلا عن اذعان دول العالم الأخرى، لتمرر مفاهيم قد يراها البعض جذابة او تحمل شعارات عادلة مثل المساواة والجندر (بديل عن الجنس) مستعملة بعض مراكز الدراسات لتحويل هذه المصطلحات ذات الابعاد الايدلوجية الى مفاهيم علمية يراد منها اقناع العالم بانها مفاهيم ومصطلحات علمية، المستغرب إصرار هذه الدول والمنظمات على إجبار دول العالم بتداولها والعمل على نشرها والتثقيف لها كأنها عملية تبشير لدين جديد يراد من شعوب العالم اتباعه بالإكراه، وبعيدا عن معرفة الغايات من نشره، سنركز هنا على نقاط محددة لغرض إيضاح نتائج هذه الحملة وما تصبو له وفضح خرافاتها، سنتناول في هذه الأوراق التعريف لكل من (الجنس والجندر) ونستعرض بشكل مختصر لما يعرف بنظرية الجندر او النوع الاجتماعي وسنحاول باقل الأهداف الوصول الى الغاء ثنائية (ذكر- انثى) كمرحلة اولى بطريقة انكار لنوع مهم من النظريات والعلوم السابقة التي كان يروج لها الغرب نفسه ومن ثم نستعرض بشكل مختصر احدث المؤلفات والدراسات عن الجندر.

إن العمى المتعمد للاختلافات البيولوجية الأساسية تحت شعار المساواة يظلم النساء في نهاية المطاف. ويجبرهن على التنافس بشروط ذكورية ويعاقبهن عندما يفشلن. إنه يخلق تفضيلاً مجتمعيًا للمذكر، الأقوى جسديًا، والأكثر عدوانية، مما يضع المرأة في وضع غير منصف. إنه يعطينا عالماً حيث تعدَ الأفلام التي تتحدث عن التعذيب الجنسي (رومانسية)، لكن شكسبير ممنوع من الفصول الدراسية في الكلية لأن ذكورته تشكل تهديدًا. وأخيرا لا يجب أن يكون الجنس فضيحة. يجب أن يكون مصدرًا للإمكانات ونقطة انطلاق للعدالة الحقيقية. ولا يمكن تغيير الأشياء التي تجعلنا مختلفين، ولكن فهمها يمكن أن يساعدنا في بناء مجتمع أفضل وأكثر عدلاً يمنح

الرجال والنساء فرصة العيش بحرية.

تداخل المصطلحات (الجنس- الجندر)

إن جزءًا أساسيًا من جنون اليوم بشأن الجنس هو فهم لغة النقاش. لكي نرى كيف أصبح الجنس مفهوما سلبيا، علينا أن نعود ونسأل ما هو الجنس. وكيف شقت كلمة الجندر) النوع الاجتماعي (طريقها إلى النقاش؟ لماذا يتم استخدامها بشكل متزايد بالتبادل؟ هل هما فعلا كذلك؟

وكما هو معروف، فإن (الجنس(كان موجودا منذ القدم، اما)الجندر(هو لاعب أحدث بكثير على الساحة، على الرغم من حقيقة أن النقاد والمشاهير والمثقفين غالبًا ما يستخدمون الكلمات بالتبادل، إلا أن (الجنس(لا يزال يحمل معنى ملموسًا يقبله الخبراء الطبيون واللغويون)على الأقل في الوقت الحالي(، عندما تذهب إلى الطبيب، أو تملأ نموذجًا حكوميًا، أو تشتري تذكرة طائرة، فإنك تشير إلى جنسك. ولكن ما هو الجنس بالتحديد؟

تشير جمعية علم النفس الأمريكية ((APAالى الجنس: هو الحالة البيولوجية للشخص ويتم تصنيفه عادةً على أنه ذكر، أو أنثى. هناك عدد من مؤشرات الجنس البيولوجي، بما في ذلك الكروموسومات الجنسية، والغدد التناسلية، والأعضاء التناسلية الداخلية، والأعضاء التناسلية الخارجية.

اما تعريف مصطلح (الجندر) وفق الجمعية النفسية الامريكية فيتكون الجندر من عنصرين:

1. الهوية الجندرية: الإحساس الداخلي الأساسي للشخص بكونه رجلاً و/أو امرأة و/أو جنسًا آخر (على سبيل المثال، جنس غريب، سائل جنساني).
2. التعبير الجندري: يتم نقله بصورة المظهر (مثل الملابس والمكياج والسمات الجسدية) والسلوكيات وأنماط الشخصية. غالبًا ما يتم تعريف وسائل التعبير هذه ثقافيًا على أنها ذكورية أو أنثوية. إن الطرائق التي يعبر بها الناس عن هويتهم الجنسية هي خاصة بكل فرد ومتغيرة عبر الثقافات (APA).

اما وفق منضمة الصحة العالمية (WHO)

فيشير الجندر (النوع الاجتماعي) إلى خصائص النساء والرجال والفتيات والفتيان التي يتم بناؤها اجتماعيا. ويشمل ذلك المعايير والسلوكيات والأدوار المرتبطة بكونك امرأة أو رجلاً أو فتاة أو فتى، فضلاً عن العلاقات مع بعضها البعض. كبنية

اجتماعية، يختلف النوع الاجتماعي من مجتمع إلى آخر ويمكن أن يتغير بمرور الوقت. يتفاعل الجندر مع الجنس ولكنه يختلف عنه، ويشير(الجنس) إلى الخصائص البيولوجية والفسيولوجية المختلفة للإناث والذكور والأشخاص ثنائيي الجنس، مثل الكروموسومات والهرمونات والأعضاء التناسلية. يرتبط الجندر والجنس بالهوية الجنسية ولكنهما مختلفان عنها. تشير (الهوية الجنسية) إلى تجربة الشخص العميقة والداخلية والفردية فيما يتعلق بالجنس، والتي قد تتوافق أو لا تتوافق مع فسيولوجيا الشخص أو جنسه المحدد عند الولادة (WHO).

يتم استخدام مصطلحي الجنس والجندر في بعض الأحيان بالتبادل (ومن المؤسف أن كلمة الجنس في اللغة الإنجليزية يمكن أن تشير أيضًا إلى النشاط الجنسي، مما يزيد من الارتباك)، ولكن عادةً ما يشير الجنس إلى علم الأحياء والجندر إلى البيئة أو الثقافة. وبالتالي فإن الصلع (الأكثر شيوعًا عند الرجال) هو اختلاف بين الجنسين، في حين أن القدرة على الحياكة (الأكثر شيوعًا عند النساء) هي اختلاف بين الثنائي الجندري. من المستحيل الحديث على الفور عن المصطلحات دون تقديم منظور متعدد الجوانب (كرينشو، 1990)، في إشارة إلى حقيقة أن هناك أشكالاً مختلفة من التقسيم الطبقي الاجتماعي، مثل الجنس، والجندر، والعمر، والعرق، والانتماء العرقي، والطبقة الاجتماعية والاقتصادية، والهوية الجندرية والتوجه الجنسي، والدين، والقدرة، وغيرها الكثير، التي ليست مستقلة عن بعضها البعض ولكنها بدلاً من ذلك تتشابك لتشكل تجارب كل فرد. وبالتالي فإن الصلع الوراثي أكثر شيوعًا بين الرجال البيض (تقاطع الجنس والعرق)، والحياكة، التي يتم تعلمها، أكثر شيوعًا بين المجموعات الأكبر سناً من النساء (تقاطع الجنس والعمر) (Rothblum, (2020)).

مؤتمرات مؤسسة (مايوكلينك) حول أهمية الجنس طبيا

بالحقيقة أن الطب لديه الكثير ليقوله حول الجنس مقابل الجندر (النوع الاجتماعي)، وهذا لم يتغير على الرغم من التحولات الأخيرة في المشهد السياسي، فقد عقدت مايو كلينيك (المؤسسة الطبية الرائدة في الولايات المتحدة الامريكية)، ما أسمته القمة الأولى من نوعها لإنشاء (خريطة طريق لدمج الأدلة القائمة على الجنس في التعليم الطبي والتعليم المهني المشترك. وعن الغاية من هذه القمة، قالت مديرة مركز أبحاث صحة المرأة في مؤسسة مايوكلينيك: مع دخولنا عالم الطب الدقيق، يجب ادخال البحوث الطبية حول الفروق الأساسية بين الجنسين بين الرجال والنساء في

المناهج الدراسية للأطباء وجميع العاملين في المجال الصحي، ولترجمتها إلى نتائج أفضل للمرضى. فالطب يحتاج لمعرفة الاختلاف الجنسي كخط أساس، لأن النساء يعانين من مخاطر صحية وأعراض مختلفة تماماً عن الرجال في مجموعة من الفئات، من سرطان الثدي إلى كثافة العظام إلى علامات الأزمة القلبية. لذا فإن فهم الاختلاف الجنسي يدفع التقدم الطبي والعلمي، ويجعلنا جميعًا أكثر صحة.

اعتمد المؤتمر على النتائج التي بدأتها ورشة عمل عام (2013) والتي عقدتها (Mayo Clinic) بالتعاون مع الهيئات الحكومية الكبرى في الولايات المتحدة الامريكية مثل المعاهد الوطنية للصحة والمعهد الكندي للصحة والجنس. تعرِّف الافتتاحي من الملخص الذي يوجز نتائج ورشة العمل السابقة «الجنس باعتباره متغيرًا بيولوجيًا، والنوع الاجتماعي باعتباره متغيرًا ثقافيًا. وتستشهد الورقة الموجزة بدراسة رئيسية نشرها معهد الطب عام 2001، والتي طرحت السؤال: هل للجنس أهمية؟ ووجدت تلك الدراسة أن الجنس، أي (ذكر أو أنثى)، هو متغير بشري أساسي مهم يجب أخذه في الاعتبار عند تصميم وتحليل الدراسات في جميع المجالات وعلى جميع مستويات أبحاث المخاطر الطبية الحيوية والمتعلقة بالصحة، وهو متغير يبقى مهماً من الرحم إلى القبر»(Martin Et.al (2013)).

وبعد أكثر من عقد من الزمان، أظهرت قمة مايو 2013 أن إجماع المجتمع الطبي لا يزال يرى أن ‹الجنس مصطلح محدد بشكل ضيق يحدد الكائنات الحية كذكر وأنثى على أساس تكملة الكروموسومات الجنسية ووجود الأعضاء التناسلية، في حين يشير الجندر (النوع الاجتماعي) إلى بنية نفسية اجتماعية معقدة تأخذ في الاعتبار علم الأحياء ولكن أيضًا تأثيرات المجتمع والبيئة. واتفق المشاركون في ورشة العمل على أن المصطلحات مختلفة وليست مترادفة، وأن الخلط أو التبديل بين المصطلحات يمثل عائقًا أمام تطوير المواد القائمة على الجنس والنوع الاجتماعي للتعليم المهني الصحي.

اما في قمة مايو كلينك (2015) تعامل الحاضرون فيها مع مسألة الجنس على أنها عامل مهم، ولكن على قدم المساواة مع عوامل خارجية أخرى مثل (الوضع الاجتماعي والاقتصادي والثقافة) في إجراء التقييمات الطبية. إن النساء في المجال الطبي هم في الأساس من يقدن مثل هذه المؤتمرات وورش العمل، لأن الطب القائم على الجنس أصبح معروفًا بشكل متزايد باعتباره ذا أهمية خاصة للنساء. وتدل السلسلة التاريخية لهذه المؤتمرات أن هنالك توجه يحاول أن يعطي للجندر مكانا بديلا في مستقبل

للجنس لكن قدرة العلم الآن لا تستطيع انكار وجود فروق بين الذكر والانثى كما يحاول الجندر أن يستهين بهذه الفروق والتي يعزوها الى النظرة المجتمعية (Chin. Et.al 2016)))

أهمية الفروق الجنسية تاريخيا

نحن نأخذ الكروموسومات والحمض النووي والهرمونات والعلامات البيولوجية المهمة الأخرى كأمر مسلم به، لأننا نشأنا في مرحلة أصبحت فيه هذه المعلومات جميعها مفهومة جيدًا لدينا. لكن بالنسبة لمعظم تاريخ البشرية، كان الطب يعامل الرجال والنساء على أنهما متماثلان، باستثناء أعضائهم التناسلية. حتى القرن الثامن عشر، كان يُنظر إلى جسد الأنثى على أنه نسخة معيبة من الجسد الذكري، كجسد ذكر بالأساس مع الأعضاء التناسلية من الداخل إلى الخارج.

في كتابه ‹صنع الجنس: الجسد والجنس من الإغريق إلى فرويد›، كتب المؤرخ توماس لاكور باستفاضة عن هذا التحول. لم تظهر المصطلحات الطبية المتعلقة بالأعضاء التناسلية الأنثوية فعليًا إلا في القرن الثامن عشر، عندما كان هناك (توجه أكثر تطرفًا...). إعادة تفسير جسد الأنثى بالنسبة للذكر. يكتب لاكور عن هذه الفترة: «هكذا كان النموذج القديم، الذي كان الرجال والنساء يصطفون فيه وفقًا لدرجة الكمال الميتافيزيقي. . . على طول محور كانت غايته النهائية ذكورية، وفسح المجال بحلول أواخر القرن الثامن عشر لنموذج جديد من مثنوية الشكل الجذرية، من الاختلاف البيولوجي. لقد حل علم التشريح وعلم وظائف الأعضاء القائم على عدم القابلية للقياس محل ميتافيزيقا التسلسل الهرمي في تمثيل المرأة بالنسبة للرجل (Laqueur 1992))) .

يتم تعريف عدم القابلية للقياس على أنها (عدم وجود معيار للمقارنة). قبل القرن الثامن عشر الميلادي، لم يكن هناك أي معيار فعليًا لمقارنة ملامح الذكور والإناث باستثناء الفروق الأكثر وضوحًا، كما يشير لاكور إلى أن ‹اللغة تمثل وجهة النظر هذه حول الاختلاف الجنسي›. بمعنى آخر، عكست التغييرات في اللغة التغيرات في الفكر، والابتعاد عن فكرة وجود الحياة الجنسية على نطاق يشير إلى الذكر ب (A) باعتباره المثال الأعلى وبعيدًا عن الأنثى، التي تم التقليل من قيمتها باعتبارها معيبة بطبيعتها

ومع ذلك، استمر الطب إلى حد كبير في تجاهل الجوانب الفريدة العديدة للتشريح وعلم وظائف الأعضاء الأنثوية حتى القرن العشرين، عندما بدأت النساء

يطالبن بنهج أكثر تمييزاً يعتمد على الاختلافات الجنسية. في ثمانينيات القرن العشرين، أنشأت المعاهد الامريكية للصحة فريق عمل لمعالجة هذه المطالب، وخلصت إلى أنه (لم يكن يُعرف سوى القليل عن الاحتياجات الفريدة للمريضة الانثى). وقد وجد تقرير حكومي صدر في أوائل التسعينيات أن نصف الدراسات الطبية المقترحة من المعاهد الوطنية للصحة لم تشمل النساء اساساً. ونتيجة لذلك، أنشأت المعاهد الوطنية للصحة قسماً كاملاً مخصصاً حصرياً لقضايا صحة المرأة، وطالب الكونجرس بتصميم البحوث والتجارب السريرية في الطب لدراسة التأثيرات على كل من الرجال والنساء. ((Miller. Et. al (2013).

وحتى اليوم، تطالب النساء من الطب بالتركيز بشكل أكبر على الجنس، فعلى سبيل المثال، أن (العديد من الأدوية تم سحبها من السوق بسبب آثارها الجانبية الضارة لدى النساء مقارنة بالرجال). والحقيقة هي أن ‹الجنس› والاختلافات التي تحددها هي في صميم تطور العلم الحديث. نعم الكلمة لها معنى ضيق، ولكن الاعتراف بأهميتها مهم بشكل خاص للنساء، وبالتالي فإن الدفع المستمر من الناشطين من أجل صحة المرأة لمزيد من التركيز على الاختلافات بين الجنسين في الطب في تزايد.

الجندر (النوع الاجتماعي) تاريخيا

كان مصطلح الجندر (النوع الاجتماعي) مستخدماً لفترة طويلة أيضاً، ولكن ليس بالمعنى الذي يستخدم به اليوم. يمكن إرجاع الكلمة إلى القرن الرابع عشر الميلادي وتأتي من الكلمة الفرنسية القديمة (نوع، نوع، فئة، شخصية، نوع)، وفي النهاية من الجنس اللاتيني، وتعني (العرق، الأصل، العائلة، النوع، النظام). (Online Etymology Dictionary) لقد ظهرت في الغالب في سياق القواعد، وخاصة قواعد اللغات التي تقسم جميع أسمائها إلى مذكر ومؤنث ومحايد، مثل اللاتينية والفرنسية. ولكن بمجرد أن أصبح مصطلح (الجنس) يعني الجماع الجنسي، أصبح مصطلح (النوع الاجتماعي) يُستخدم على نطاق أوسع باعتباره تعبيرًا ملطفًا للاختلافات بين الجنسين - أي لكلمة (الجنس) كما هو مفهوم تقليديًا وعلميًا.

ومع ذلك، لم يكن مصطلح الجندر عند تطبيقه على الأشخاص بدلاً من الأسماء والصفات أكثر من مجرد تعبير ملطف، حتى الستينيات، عندما بدأ يأخذ معنى مسيسًا للغاية خاصًا به، (Online Etymology Dictionary) من قاموس علم أصول الكلمات على الإنترنت: ‹إن معنى الجنس ذكرًا أو أنثى موثق في اللغة الإنجليزية منذ أوائل

القرن الخامس عشر الميلادي. ومع اكتساب الجنس (اسمه) صفات مثيرة في القرن العشرين، أصبح الجنس هو الكلمة الإنجليزية المعتادة التي تعني (جنس إنسان)، حيث كان استخدامها يُنظر إليه في البداية على أنه عامية أو فكاهية. في وقت لاحق في كثير من الأحيان في الكتابة النسوية مع الإشارة إلى السمات الاجتماعية بقدر ما تشير إلى الصفات البيولوجية؛ وقد تم إثبات هذا المعنى لأول مرة في عام 1963.

نظرية النوع الاجتماعي

انطلقت بقوة كلمة الجندر (النوع الاجتماعي) في الستينيات وانفجرت في الثمانينيات، في وقت قريب من ظهور شيء يسمى (نظرية النوع الاجتماعي) كانت ترسخ جذورها في المؤسسات الأكاديمية والدوائر النسوية في جميع أنحاء أمريكا.

إن (نظرية النوع الاجتماعي) موسعة وغير دقيقة كما تبدو. يُظهر البحث في جوجل عن هذا المصطلح ما يقرب من 100 مليون نتيجة، حيث يحاول الجميع من البابا فرانسيس إلى مجلات علم النفس الشهيرة إلى رؤساء الأقسام الأكاديمية تعريفه. لقد أنتجت نظرية النوع الاجتماعي نفسها مجموعة فرعية كاملة من الفروع مثل نظرية مخطط النوع الاجتماعي، أو نظرية التنبؤ بالنوع الاجتماعي، أو نظرية النوع الاجتماعي. أنها واسعة جدًا لدرجة أن أمازون تدرج دراسات النوع الاجتماعي ضمن فئات شاملة مثل (السياسة والحكومة، والأخلاق والقيم، والثقافة الشعبية)، بعد مرور خمسين عامًا على ميلاد نظرية النوع الاجتماعي، ما زلنا لا نعرف بالضبط ما هي، حتى ويكيبيديا لا تستطيع حقًا تثبيت نظرية النوع الاجتماعي.

تقوم الموسوعة الإلكترونية تلقائيًا بإعادة التوجيه من (نظرية النوع الاجتماعي) إلى صفحة دراسات النوع الاجتماعي، والتي توضح أنه يجب استخدام (الجندر) للإشارة إلى البنى الاجتماعية والثقافية للذكورة والأنوثة، وليس إلى حالة كونك ذكرًا أو أنثى. في مجمله. ولكن بعد ذلك يضيف: ومع ذلك، فإن هذا الرأي لا يعتنقه جميع منظري النوع الاجتماعي.

وفي محاولة أخيرة للتوضيح، تشرح مقدمة الموسوعة الإلكترونية (الويكيبيديا) للموضوع ما يلي: (يمكن أيضًا تقسيم النوع الاجتماعي على ثلاث فئات، الهوية الجنسية، والتعبير الجنسي، والجنس البيولوجي. هذه الفئات الثلاث هي طريقة أخرى لتقسيم النوع الاجتماعي إلى بنيات اجتماعية وبيولوجية وثقافية مختلفة. تركز هذه الإنشاءات على كيف أن الأنوثة والذكورة كيانات مرنة؟، وكيف أن معناها قادر على

التقلب اعتمادًا على القيود المختلفة المحيطة بهما؟.

الكيانات المرنة. قادرة على التقلب. من الصعب تحديد نظرية النوع الاجتماعي، لكن الفكرة الأساسية هي أن كونك رجلاً أو امرأة لا يترتب على ولادتك ذكراً أو أنثى. الجنس مرن ومتقلب. تدور نظرية النوع الاجتماعي حول فصل النوع الاجتماعي عن الجنس البيولوجي. بالنسبة لمنظري النوع الاجتماعي، المذكر والمؤنث ليسا من حقائق الطبيعة، بل هما فئات مصطنعة - «بنيات اجتماعية». بنيات اجتماعية قمعية تدعم السلطة الأبوية والنساء «التابعات». إن الثنائية الجندرية، أي تقسيم الجنس البشري إلى رجال ونساء هي قيود يجب أن نتحرر منها.

في دراسة عن تطوير التصنيف الجندري ليشمل (المتحولين جنسيا) والتي قام بها جاكسون وبوسي (2023) حاولا انكار الفروق البيولوجية فحتى هورمون التستوستيرون من وجهة نظرهم (يمكن تعديله اجتماعيا) عن طريق الاسشهاد بدراسة قام بها (Goldey & van Anders, 2011) ولكن عند الرجوع الى دراسة (كولدي وفان اندرس) تبين أن التعديل تم باستخدام عقار لمنع الحمل لعينة من النساء ،ان الاستشهاد بهذه الدراسة يوضح أمرين الأول أن نظرية النوع الاجتماعي بالحقيقة هي لا تؤمن بالثنائية إنما تعمل على التعددية في الجندر، الأمر الآخر أن مثل هذه الدراسات تتعمد تغيير النتائج العلمية وحرفها بما يتلاءم مع الفرضيات التي تطلقها، وهذا ما سنحاول اثباته في بحثنا.

فكما كتبت سيمون دي بوفوار، رائدة الموجة النسوية الثانية، في كتابها الشهير (الجنس الثاني)، لا تولد المرأة امرأة، بل تصبح امرأة. بالنسبة لبوفوار، كونك امرأة كان اختراعًا مجتمعيًا، يتكون من صور نمطية حول ماهية الإنسان الأنثوي وكيف يجب أن يتصرف. في مقالة عام 1986 التي يتم الاستشهاد بها كثيرًا، أوضحت الباحثة في نظرية النوع الاجتماعي جوديث بتلر أهمية خط بوفوار:

(لا تولد المرأة امرأة، بل تصبح امرأة) تميز صياغة سيمون دي بوفوار بين الجنس والجندر وتشير إلى أن الجندر هو جانب من جوانب الهوية يتم اكتسابه تدريجياً. لقد كان التمييز بين الجنس والجندر أمرًا حاسمًا في الجهود النسوية طويلة الأمد لفضح الادعاء القائل بأن التشريح هو القدر؛ يُفهم الجنس على أنه الجوانب الثابتة والمتميزة تشريحيًا والواقعية لجسد الأنثى، في حين أن الجندر هو المعنى الثقافي والشكل الذي يكتسبه ذلك الجسد، والأنماط المتغيرة لتثاقف ذلك الجسد. مع الحفاظ على هذا التمييز، لم يعد من الممكن أن نعزو القيم أو الوظائف الاجتماعية للمرأة إلى الضرورة

البيولوجية، ولا يمكننا أن نشير بشكل هادف إلى السلوك الجندري الطبيعي أو غير الطبيعي: كل نوع من الجنس، بحكم التعريف، غير طبيعي. علاوة على ذلك، إذا تم تطبيق التمييز باستمرار، يصبح من غير الواضح ما إذا كان كونك جنسًا معينًا له أي نتيجة ضرورية لكي تصبح جنسًا معينًا. يتم تقويض افتراض وجود علاقة سببية أو محاكاة بين الجنس والنوع الاجتماعي. (Butler, J. (1998))

زعمت النسويات منذ الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين أن الرجال والنساء لا يختلفون بطبيعتهم. إن الاختلافات الواضحة العديدة بين الجنسين (بما يتجاوز الاختلافات التشريحية التي لا يمكن إنكارها) هي ببساطة نتيجة لأدوار الجنسين التي تعلم الناس القيام بها، وليس بسبب طبيعتهم كرجال أو نساء. كان هذا هو العصر الذي قيل فيه للآباء إن بناتهم سيكونن سعيدات باللعب بشاحنات الألعاب كما باللعب بالدمى، وأن التحول من شأنه أن يساعد في إنهاء التمييز الجنسي وتحرير الفتيات من أجل مستقبل أفضل. سعت النساء إلى فصل أنفسهن عن جوانب الأنوثة التي وجدنها مقيدة، وخاصة القدرة على الانجاب.

الحدود الأخيرة في الثورة الجنسانية هي الإلغاء الكامل للتمييز بين الجنسين بأي شكل من الأشكال مرتبط بالجنسين البيولوجيين. هذا شيء يعترف به المتطرفون الجندريون بسهولة. لخصت ريبيكا رايلي كوبر (أستاذة الفلسفة السياسية البريطانية التي تركز على الجنس والجندر والهوية) الموقف في مقال ل Aeon:

«سيتحرر البشر من كلا الجنسين إذا أدركنا أنه في حين أن الجنس هو بالفعل جانب داخلي وفطري وأساسي لهوياتنا، إلا أن هناك أجناسا أكثر من مجرد «امرأة» أو «رجل» للاختيار من بينها. والخطوة التالية على طريق التحرر هي الاعتراف بمجموعة جديدة من الهويات الجندرية: لذلك لدينا الآن أشخاص يشيرون إلى أنفسهم على أنهم «جنسانيون» أو «غير ثنائيين» أو «عمومي الجنس» أو «متعددي الجنس» أو «غير جنساني» أو «نصف بوي» أو «نصف فتاة» أو «نيوتروا» أو «أبوراجندر» أو «لوناجندر» أو «جنس كمومي». . . يمكنني الاستمرار. ومن الشعارات التي كثيرا ما تتكرر بين مؤيدي هذا الرأي أن «نوع الجنس ليس ثنائيا؛ بل هو نوع الجنس. إنه طيف». ما يترتب على هذا الرأي ليس أننا بحاجة إلى هدم المربعين (الوردي والأزرق). بدلا من ذلك، نحتاج ببساطة إلى إدراك أن هناك العديد من الصناديق أكثر من هذين الصندوقين فقط.» (Re-becca Reilly – Cooper 2016)

وقد عبر الناشط ريكي ويلتشينز في كتابه عن الأمر بشكل أكثر إيجازًا، حيث كتب أن الهدف النهائي هو هدم (البنية الثنائية المغايرة الأساسية للعالم بالكامل)، وهذا هو النضال الحقيقي. ويلتشينز هو مؤلف الكتاب (Burn Down the Binary).

ولكن ماذا يحدث للنساء عندما تلغى الثنائية؟ فكيف يمكن لأفراد الجنس الأضعف جسديا، اللواتي يتحملن حصة غير متناسبة من عبء الإنجاب، أن يدافعن عن أنفسهن في عالم تصبح الفروق بين الجنسين مسألة تفسير فردي، مع عدم وجود أي مرتكز على الواقع المادي؟ كيف يمكن للمرأة أن تثبت أنها تعاني من أي نوع من أنواع الاعتداء الجنسي إذا كان تعريفها كامرأة هو مجرد خيار واحد من بين خيارات كثيرة؟ وحتى رايلي كوبر تحذر من أن استبدال (الثنائية الجندرية) بـ (الطيف الجندري) من شأنه أن يحجب حقيقة اضطهاد النساء، إنه لا يحجب هذه الحقيقة فحسب، إنه يبطل كل ادعاء بالإساءة أو التمييز أو العنف على أساس الجنس و حرمان المرأة من حقها في المطالبة بجنسها المحدد بيولوجيًا كفئة صالحة.

وتستمر نظرية النوع الاجتماعي في دفع المجتمعات بعيدًا عن الواقع. وكما يشرح البروفيسور رايلي كوبر، بمجرد أن نؤكد أن مشكلة الجندر هي أننا نعترف حاليًا باثنين منهم فقط، فإن السؤال الواضح الذي يجب طرحه هو: كم عدد الأجناس التي يجب أن نعترف بها حتى لا نكون قمعيين؟ ما هو عدد الهويات الجنسية المحتملة الموجودة؟ الجواب الوحيد الثابت على هذا هو: 7 مليارات، زيادة أو نقصان. هناك العديد من الهويات الجنسية المحتملة مثل عدد البشر على هذا الكوكب. جنسك يمكن أن يكون الصقيع أو الشمس أو الموسيقى أو البحر أو المشتري أو الظلام الخالص. جنسك يمكن أن يكون بيتزا. (Barát, (2022)) فكيف يتوافق مع كرامة المرأة أو سعادتها أو حتى سلامتها أن توضع ‹المرأة› على قدم المساواة مع ‹البيتزا›؟

احدث ما نشر عن الجندر

سنستعرض احدث ما كتب عن الجندر وما تم التنظير له وما هي النتائج التي توصلت لها هذه المؤلفات، ففي كتاب الجندر في علم النفس الاجتماعي لـ (Rud-man, Glick, (2021)) يعترف الكاتبان انهما وعلى الرغم من أن هدفهما الرئيسي هو هدف فكري، إلا أنه لا يمكن لأي كتاب عن النوع الاجتماعي أن يتجنب البعد السياسي. يقولان نحن لا نتظاهر بأننا غير سياسيين، ولكننا حاولنا أن نكون متوازنين وأن نسمح للبيانات التجريبية بتوجيه استنتاجاتنا، ومع ذلك، يعكس هذا الكتاب التزامًا

بالمساواة بين الجنسين، وبالتالي يؤكد على التحديات التي تواجهها المرأة في سعيها لتحقيق المساواة بين الجنسين، والتي يواجهها الرجال لإعادة تعريف الذكورة، والتي يواجهها كلا الجنسين في سعيهما نحو علاقات متناغمة ومنصفة. والمساوة هنا هي الغاء للفروق بين الجنسين ومحاولة لتوحيد الأدوار الاجتماعية والوظيفية واهمال الجوانب البيولوجية او التقليل من شأنها.

اما في سلسلة كتاب الجندر والجنسانية في علم النفس، الهوية الجندرية غير الثنائية وصيرورة اللغة لـ (Cordoba, 2022)) في هذا الكتاب لمؤلفه كوردوبا وهو محاضر في علم النفس بجامعة سوفولك وأستاذ مساعد في جامعة مدينة نيويورك، يتحدث عن أصناف الشذوذ الجنسي وما يعانونه حسب تعبيره من مشاكل في اللغة والضمائر المستخدمة في الحياة الطبيعية او على منصات الانترنت وما هي الضمائر المحايدة التي يتم استخدامها حتى لا يشعرون بالتمييز او الايذاء ويتناول كذلك طرائق صياغة ونشر لغة الهويات (غير الثنائية) اذ يعبر عن الجندر بأنه شيء يصبح عليه المرء وليس شيء هو عليه وهو عملية علائقية (رحلة مستمرة بدون وجهة نهائية)

وفي كتيب علم النفس في التقاطعات بين الجنسين، النسوية، والتاريخ والثقافة لـ (Rutherford, 2021)). والذي يستعرض فيه الجوانب التاريخية في التنظير للجندر ودور المنظمات النسوية في نشوئه ثم يتناول نماذج من الثقافات والادوار الاجتماعية لكل من الرجال والنساء فيها متجاهلا الجوانب البيولوجية في تكون الفروق بين الجنسين ولكنه يعود في الاستنتاج ليعترف على الدور السياسي للاستعمار والمنظمات النسوية في خلق الجدال حول (على دراسة الباحثين النفسيين لأدوار الجندرية في المجتمعات.

اما بشكل اكثر وضوحا يتحدث كتاب، اسهامات علم النفس الشذوذ (المثلية) اللاتيني في دراسة أصناف الشذوذ (LGBTIQ+) وقضايا التنوع الجندري والجنساني تأليف جابارو وبرادو (Chaparro & Prado (2022)) الكتاب يتناول حياة المتحولين جنسيا واصناف الشذوذ المتعددة كانواع (جندرية) في دول أمريكا اللاتينية ويتطرق الى الدراسات النفسية التي تتناولهم كمجتمع بحث وحول تأقلمهم بالمجتمع وكيف يتعامل معهم الآخرون ويتطرق لدور الجمعية النفسية الامريكية في أمريكا اللاتينية.

كما كان للرياضة نصيبها باعتبار أن الاختلاف البدني بين الجنسين ظاهر وهو محل الجدال الأبرز في قضايا المساواة، اذ تطرق كتاب التنوع الجندري والرياضة

تأليف (Witcomb & Peel (2022))، كل من جيما إل. ويتكومب وهي محاضرة أولى في علم النفس بجامعة لوبورو بالمملكة المتحدة. تتركز اهتماماتها البحثية حول النوع الاجتماعي والصحة العقلية، خصوصا الأفراد المتحولين وغير الثنائيين. تبحث في قضية إدراج المتحولين جنسيًا وغير الثنائيين في الرياضة. وإليزابيث بيل هي أستاذة الاتصال والتفاعل الاجتماعي ونائب المستشار المساعد (كلية الدكتوراه)، جامعة لوبورو تبحث على علم نفس مجتمع المثليين والأمراض المزمنة. أحدث كتبها هي علم نفس المثليات والمثليين ومزدوجي التوجه الجنسي والمتحولين جنسيًا وثنائيي الجنس، يتناولن في هذا الكتاب محاولة دمج المنحرفين جنسيا بتصنيفاتهم العديدة في الرياضة والعمل على المساواة والقضاء على ما يصفه الكتاب بالتمييز ضد المتحولين و(المثليين) في الرياضة.

ويقدم كاتب دليل أكسفورد للصحة العقلية للأقليات الجندرية والجنسانية (Roth-blum, 2020)) نظرة عامة على الأبحاث الحالية حول الصحة العقلية للأقليات الجنسية والجنسانية (SGM) إنه موجه للباحثين الذين يقومون بإجراء دراسات حول الصحة العقلية لمجموعات (SGM)، والأطباء والباحثين المهتمين بالاضطرابات النفسية التي تؤثر على مجموعات SGM، والأطباء الذين يستخدمون الممارسة القائمة على الأدلة في علاج مرضى/عملاء SGM، والطلاب في برامج الصحة العقلية (علم النفس السريري). والطب النفسي والعمل الاجتماعي السريري والتمريض النفسي وواضعي السياسات.

اما احدث الدراسات والأبحاث فتقسم على قسمين القسم الأول يحاول الغاء الفروق بين الجنسين ومعالجة الاختلافات منها على سبيل المثال، التفاوتات بين النوعين الاجتماعيين في تأليف المقالات المدعوة في مجلات علم النفس عالية التأثير (Mackelprang, Johansen, , & Orr. (2023)). هل سيكولوجية المال مسألة جندرية؟ مراجعة النطاق وجدول أعمال البحث (Sesini, Manzi & Lozza, (2023).)، النسبية بين النوعين: كيف يشكل السياق ما يُنظر إليه على أنه ذكر وأنثى (Martin 2023)).). الاختلافات بين النوعين في القدرة المكانية: مراجعة نقدية (Bartlett, & Camba, 2023).)، معتقدات الذكاء، القوالب النمطية بين الجنسين وأثرها على التنشئة الاجتماعية للأطفال في روالاكوت آزاد كشمير (Nisar (2023)).

اما القسم الثاني من الدراسات فهو يحاول أنْ يغطي أصناف من الشذوذ الجنسي

تحت مسمى الأقليات او التعددية الجندرية، المواقف الإيجابية في برامج التدريب تجاه عملاء الأقليات الجندرية والجنسية: آراء طلاب الدراسات العليا في علم النفس السريري والاستشاري (Soulliard, Zane, & Hughes, (2023))، التنوع الجندري والجنساني في القرن الحادي والعشرين (Hammack, & Wignall, (2023).)، التقرير الذاتي عن النوع الاجتماعي: أداة متعددة الأبعاد لتوصيف النوع الاجتماعي للشباب والبالغين المتنوعين جنسيًا والمتوافقين مع النوع الاجتماعي (Strang.et. al (2023)).

نستنتج مما سبق أنَ دعوى الجندر (النوع الاجتماعي) بالحقيقة هي ليست محاولة لتمييز الرجال عن النساء (الذكور والاناث) تمييزا اجتماعيا وفق الأدوار الاجتماعية إنما هي بالحقيقة محاولة لطمس أي تمايز بين الجنسين من جهة وصناعة طيف من الاجناس من المنحرفين والشواذ جنسيا باصنافهم التي لا يمكن احصائها سوى أنها صنف من الشذوذ الذي ينافي الطبيعة البشرية وهو محاولة ليبرالية لاستهداف قيم المجتمعات والقضاء على الاسرة بميزتها المتكونة من (اب – ام – أبناء) والذي يأخذ كل منهم دوره في المجتمع، إن التركيز الغربي على اشاعتها واجبار الدول والمجتمعات على تقبلها امر يثير الريبة ويحتاج الى مقاومة جدية بغض النظر عن الأسباب والغايات منها بعد ما اتضحت حقيقتها المنافية للعلم وما طرحت من أجله.

المصادر:

1. **"Gender," Online Etymology Dictionary, http//:www.etymonline.com/index.php?allowed_in_frame&0=search=gender**
2. **"Gender," Oxford Dictionaries, https://www.oed.com/dictionary/gender_n?tab=meaning_and_use**
3. **"Sex/Gender, https//:www.psychiatry.org/psychiatrists/diversity/education/transgender-and-gender-nonconforming-patients/definitions-and-pronoun-usage**
4. **Ainsworth, C. (2015). Sex redefined.** Nature, 518**(7539), 288.**
5. **Barát, E. (2022). Paradoxes of the right-wing sexual/gender politics in Hungary: Right-wing populism and the ban of gender studies.** Paradoxical right-wing sexual politics in Europe**, 173-199.**
6. **Bartlett, K. A., & Camba, J. D. (2023). Gender differences in spatial ability: A critical review.** Educational Psychology Review, 35**(1), 8.**
7. **Butler, J. (1998). Sex and gender in Simone de Beauvoir's Second Sex.** Simone de Beauvoir: A critical reader**,** 72**, 29.**
8. **Chaparro, R. A., & Prado, M. A. M. (2022). Introduction: LGBTIQ+ Sexual and Gender Diversity Psychology from a Latinx Perspective.** Latinx Queer Psychology: Contributions to the Study of LGBTIQ+, Sexual and Gender Diversity Issues**, 1-5.**
9. **Chin, E. L., Hoggatt, M., McGregor, A. J., Rojek, M. K., Templeton, K., Casanova, R., … & Jenkins, M. (2016). Sex and Gender Medical Education Summit: a roadmap for curricular innovation.** Biology of Sex Differences**,** 7**, 1-9.**
10. **Cordoba, S. (2022).** Non-binary gender identities: The language of becoming**. Taylor & Francis.**
11. **Goldey, K. L., & van Anders, S. M. (2011). Sexy thoughts: Effects of sexual cognitions on testosterone, cortisol, and arousal in wom-**

en. Hormones and Behavior, 59**(5), 754-764.**

12. **Hammack, P. L., & Wignall, L. (2023). Sexual and Gender Diversity in the Twenty-First Century.** Current Opinion in Psychology, **101616.**
13. **Jackson, E. F., & Bussey, K. (2023). Broadening gender self-categorization development to include transgender identities.** Social Development, 32**(1), 17-31.**
14. **Laqueur, T. (1992).** Making sex: Body and gender from the Greeks to Freud**. Harvard University Press.**
15. **Mackelprang, J. L., Johansen, E. E., & Orr, C. (2023). Gender disparities in authorship of invited submissions in high-impact psychology journals.** American Psychologist, 78**(3), 333.**
16. **Martin, A. E. (2023). Gender relativism: How context shapes what is seen as male and female.** Journal of Experimental Psychology: General, 152**(2), 322.**
17. **Martin, B. J., Arena, R., Haykowsky, M., Hauer, T., Austford, L. D., Knudtson, M., … & APPROACH Investigators. (2013, May). Cardiovascular fitness and mortality after contemporary cardiac rehabilitation. In** Mayo clinic proceedings **(Vol. 88, No. 5, pp. 455463-). Elsevier.**
18. **Miller, V. M., Rice, M., Schiebinger, L., Jenkins, M. R., Werbinski, J., Núnez, A., … & Shuster, L. T. (2013). Embedding concepts of sex and gender health differences into medical curricula.**
19. **Nisar, I. (2023). Gender Stereotypes And Its Impact On Socialization Of Children In Rawalakot Azad Kashmir.** Journal of Positive School Psychology**, 124-132.**
20. **Rothblum, E. D. (Ed.). (2020).** The Oxford handbook of sexual and gender minority mental health**. Oxford University Press.**

21. **Rudman, L. A., & Glick, P. (2021).** The social psychology of gender: How power and intimacy shape gender relations**. Guilford Publications.**
22. **Rutherford, A. (2021).** Psychology at the intersections of gender, feminism, history, and culture**. Cambridge University Press.**
23. **Sesini, G., Manzi, C., & Lozza, E. (2023). Is psychology of money a gendered affair? A scoping review and research agenda.** International Journal of Consumer Studies**.**
24. **Sex/Gender, https://www.who.int/health-topics/gender#tab=tab_1**
25. **Soulliard, Z. A., Zane, K. L., & Hughes, H. M. (2023). Affirmative stances in training programs toward sexual and gender minority clients: Views from clinical and counseling psychology graduate students.** Journal of Homosexuality**,** 70**(3), 542-564.**
26. **Strang, J. F., Wallace, G. L., Michaelson, J. J., Fischbach, A. L., Thomas, T. R., Jack, A., … & Gendaar Consortium. (2023). The Gender Self-Report: A multidimensional gender characterization tool for gender-diverse and cisgender youth and adults.** American Psychologist**.**
27. **Witcomb, G., & Peel, E. (Eds.). (2022).** Gender Diversity and Sport: Interdisciplinary Perspectives**. Routledge.**

قراءة قانونية معمقة في مشروع قانون

تمكين المرأة لسنة 2023

الدكتور مصدق عادل

أستاذ القانون الدستوري

كلية القانون – جامعة بغداد

المقدمة

يمر العراق بمنعطف خطير في مؤشر القيم الأخلاقية والإسلامية نتيجة تعدد وكثرة المشاريع المضادة الغربية والأمريكية التي توجه ضد الشعب العراقي وقيمه.

ولعلنا لا نغالي إذا ما قلنا: إن (مشروع قانون تمكين المرأة) يعد الخطوة الأبرز والأنجع في هذا الاستهداف الممنهج في العراق، وبالأخص بعد فشل المحاولات السابقة التي تسير في نفس المشروع المعادي، بدءاً من (مشروع قانون الحماية من العنف الاسري) وانتهاءً بـ (مشروع قانون حماية الطفل)

ولهذا فان آثرنا اختيار موضوعنا (قراءة قانونية معمقة في مشروع قانون تمكين المرأة) من أجل ايقاظ الضمير الإنساني للنخب والمختصين في مواجهة هذه الهجمة الظلامية الشرسة ضد العراق وشعبه.

وتحقيقاً لهذا الغرض ومن أجل الوقوف على هذا الموضوع وابعاده وتداعياته لذا سنقسمه على المحاور الاتية:

المحور الأول: الأبعاد الدولية لتمكين المرأة وسندها القانوني

سارت الأمم المتحدة على نهجها في تمكين المرأة وإقرار العديد من الاتفاقيات التي تكفل حماية المرأة، غير أنه ما يهمنا في هذا الموضوع بيان علاقة مشروع قانون تمكين المرأة المقدم من رئاسة الجمهورية بالاتفاقيات الدولية.

ولهذا نجد أن الأساس القانوني لمشروع قانون تمكين المرأة يتمثل بالدرجة الأساس باتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة (اتفاقية سيداو) التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها المرقم 180/34 بتاريخ 18 كانون الاول 1979.

ولقد صادق العراق على اتفاقية سيداو وذلك بموجب قانون تصديق اتفاقية الغاء جميع اشكال التمييز ضد المرأة رقم (66) لسنة 1986 حيث تنص المادة 1

تصدق اتفاقية الغاء جميع اشكال التمييز ضد المرأة التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها المرقم 180/34 بتاريخ 18/كانون الاول/ ديسمبر 1979 .

اما المادة (2) من القانون فتنص على الآتي:

إن التصديق والانضمام الى هذه الاتفاقية لا يجعل الجمهورية العراقية ملزمة بحكم المادة الثانية من الاتفاقية بفقرتيها (و)و(ز) وكذلك المادة التاسعة بفقرتيها والمادة (16) منها على أن يكون التحفظ المتعلق بهذه المادة دون الاخلال بما تكفله الشريعة الاسلامية من حقوق مقابلة لحقوق الزوج بما يحقق التوازن العادل بينهما، وكذلك التحفظ بشان الفقرة (1) من المادة 29 من هذه الاتفاقية فيما يتعلق بمبدأ التحكيم الدولي حول تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية.

وعلى الرغم من هذا التحفظ الذي فرضه العراق، غير أن الحال تغير بعد سقوط النظام السياسي البائد عام 2003، حيث تم تعطيل التحفظ المنصوص عليه في الاتفاقية، وبدأ التوسع الدولي في العراق على مصراعيه بقيادة الولايات المتحدة الامريكية لغرض اسقاط القيم الإسلامية وإقرار المساواة التامة في النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية جميعها.

فضلاً عن ذلك فان السند القانوني الدولي الثاني لمشروع تمكين المرأة يتمثل بقانون تصديق اتفاقية حقوق الطفل رقم (3) لسنة 1994، حيث تنص المادة (1) من القانون

تصدق بهذا القانون اتفاقية حقوق الطفل المقرة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بجلستها المنعقدة بتاريخ 1989/9/22 مع التحفظ على حرية الدين لدى الطفل الواردة في الفقرة 1 من المادة 14 لأن تغييره لدينه مخالف لاحكام الشريعة الإسلامية، وقد تم الغاء تحفظ العراق ليجوز للطفل تغيير دينه.

وبهذا يتضح أن الاتفاقيات الدولية قد أصبحت ملزمة للعراق، ولا تستطيع الحكومة العراقية او مجلس النواب او غيرها من السلطات التنصل من الالتزامات الدولية المفروضة عليها.

ثانياً: الابعاد القانونية لتمكين المرأة في القوانين النافذة

تتمثل اول أوجه تمكين المرأة في العديد من نصوص القوانين النافذة التي شرّعها

العراق، منها قانون الأحوال الشخصية رقم (188) لسنة 1959 الذي كفل للمرأة احكام قانونية تضمن مساواتها على الرغم من المخالفات الشرعية للدين الإسلامي، ومن صور تمكين المرأة في قانون الأحوال الشخصية نذكر الآتي:

1- عدم السماح للزوج بالزواج من امرأة ثانية الا بعد موافقة الزوجة الأولى، وبخلافه يصار الى إحالة الزوج الى المحاكم المختصة، فضلاً عن منح الحق للزوجة في طلب الطلاق للضرر.

2- إقرار سن للحضانة في المادة (57) من القانون بتسع سنوات قابلة للتمديد بصورة مخالفة للأحكام الشرعية التي اتفقت مذاهبها جميعاً على تحديد السن الأقصى للحضانة بـ(7) سنوات.

3- إقرار الوصية الواجبة ومساواة البنت مع الولد في مسائل الارث.

اما القانون الثاني الذي أحتوى على تمكين للمرأة فتتمثل بتخفيض عقوبة جريمة قتل الأم لطفلها مجهول النسب وفقاً لقانون العقوبات.

ثالثاً: الأبعاد القانونية لتمكين المرأة في مشاريع القوانين:

تنوعت وتعددت المحاولات التشريعية لتمكين المرأة ولعل من أهمها اعداد مشروع جديدة لقانون العقوبات العراقي رقم (111) لسنة 1969 الذي قدمته رئاسة الجمهورية عام 2021.

وتمثلت أهم الاحكام اللازمة لتمكين المرأة في الغاء أسباب عدم الاباحة المتعلقة بتأديب الزوج لزوجته بعد ان كان النص السابق (لا جريمة في حالة تأديب الزوج لزوجته).

فضلاً عن تعديل الاحكام المتعلقة بجريمة الزنا، فبعد أن كان النص الأصلي لقانون العقوبات ينص على المعاقبة بالحبس للرجل الذي فاجأ زوجته أو أحد محارمه في حالة تلبسها بالزنا فقتلها مع مَنْ زنا بها، فقد تم تعديل هذا النص ليصبح هذا التخفيض شاملاً (للزوج) ليشمل كل من الزوج والزوجة على حد سواء.

اما المشروع الثاني فتمثل بمشروع قانون الحماية من العنف الاسري، وكذلك مشروع قانون مناهضة العنف الأسري المقدمين من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء عام 2020 الذي احتوى على حقوق إضافية لتمكين المرأة وإقرار الأولية في حقوقها على الرجل.

فيما تمثل المشروع الأخير بمشروع قانون حماية حقوق الطفل في العراق لسنة 2023.

رابعاً: الأبعاد القانونية لمشروع قانون تمكين المرأة لسنة 2023.

إن إمعان النظر في مشروع قانون تمكين المرأة لسنة 2023 المقدم من رئاسة الجمهورية نجد أنه تضمن العديد من الملاحظات التي نجملها بالآتي:

1- مخالفة مشروع القانون لنصوص الدستور ومنها المادة (2) التي لم تجز تشريع قانون يتعارض مع ثوابت احكام الإسلام، وبالأخص اذا ما علمنا أن هذا المشروع قد أقرّ المساواة التامة للمرأة مع الرجل بصورة مخالفة للآية الكريمة (الرجال قوامون على النساء).

2- مخالفة مشروع القانون لأحكام المادة (29) من الدستور التي توجب على الدولة كفالة القيم الدينية والأخلاقية والوطنية للأسرة.

3- مخالفة المادة (14) من الدستور التي تكفل المساواة بين الرجل والمرأة.

اما الملاحظات الموضوعية والشكلية على مشروع القانون فهي كثيرة ومتعددة ويمكن اجمالها بالآتي:

1- وجود تناقض بين تسمية مشروع القانون المرسل بموجب كتاب مكتب رئيس الجمهورية الموسوم (مشروع قانون المجلس الأعلى للمرأة) وبين المشروع المرفق (قانون الهيئة العليا لتمكين المرأة).

2- إن مشروع القانون يهدف الى مساواة المرأة مع الرجل وبضمنها توسيع نطاق الكوتا التشريعية لتشمل الكوتا التنفيذية.

3- إن المادة (2) من مشروع القانون تجعل من الهيئة العليا لتمكين المرأة بمستوى هيئة مستقلة وهو لا مبرر له.

4- المادة (6/اولاً) من مشروع القانون تنص على اشراك قاضي من المحكمة الاتحادية العليا وكذلك مجلس القضاء في مجلس الأمناء، وهي مخالفة دستورية كونها تنتهك استقلال القضاء والمحكمة الاتحادية العليا وفق المادتين (89) و(93) من الدستور.

5- لا نؤيد اشراك رئيس جامعة بغداد في عضوية مجلس الأمناء ونقترح تسمية ممثل عن وزارة التعليم العالي بدل النص الحالي.

6- لم يحدد المشروع التوصيف الوظيفي لمجلس الأمناء فهل هم بدرجة وكيل وزارة او

مدير عام، واكتفى في المادة (11/ ثانياً) بجعل الرئيس ونائبه وأمين السر بدرجة خاصة، فضلاً عن ذلك فقد اشترطت المادة (9) من المشروع أن يكون تعيين باقي الأعضاء بأمر ديواني.

7- المادة (19/رابعاً) من المشروع توجب على الدولة بجميع سلطاتها التشريعية والتنفيذية اقتراح التشريعات والمناهج التربوية بهدف الغاء كافة أنواع العنف القائم على النوع الاجتماعي، وإقرار المساواة التامة بين الرجل والمرأة.

8- اقر القانون تكليف موظفين او مستخدمين للمجلس الأعلى للمرأة وهي مخالفة قانونية لعدم وجود سند قانوني للتكليف في قوانين الخدمة الوظيفية.

9- المادة (25) من مشروع القانون توجب على الحكومة تخصيص أموال من الموازنة العامة الاتحادية ولا يوجد مبرر لذلك.

لكل ما تقدم فان مشروع القانون بصيغته الحالية مخصصة لغرض إزالة قيمومة الرجل على المرأة، وإقرار المساواة الفعلية عبر هدم جميع الاحكام الشرعية التي تقر للرجل مثل حظ الانثيين، وإقرار المساواة التامة، وقد يصل الأمر الى حد إقرار تعدد الأزواج للمرأة على غرار تعدد الزوجات للرجل، وما سيترتب على ذلك من نتائج مستقبلية خطيرة لا يحمد عقباها.

المقترحات

بعد الانتهاء من دراستنا فقد توصلنا الى العديد من المقترحات الواجب القيام بها والتي يمكن إجمالها بالآتي:

1- ندعو رئاسة الجمهورية الى سحب مشروع قانون تمكين المرأة وذلك لمخالفته لنصوص الدستور والقيم الإسلامية الأصيلة.

2- ندعو مجلس النواب ومجلس الوزراء الى تشكيل لجنة مشتركة لمراجعة الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها العراق، والنظر في كل اتفاقية على حدة بما ينسجم مع نصوص الدستور وعدم مخالفة احكام الإسلام والديانات الأخرى.

3- ندعو إلى اسراع مجلس النواب بتشريع قانون يجرم المثلية الجنسية في العراق لكل من الذكر والانثى، وفي حالة تعذر ذلك يصار الى تعديل قانون العقوبات رقم (111) لسنة 1969 بالشكل الذي يجرم المثلية الجنسية للمرأة، وبالأخص اذا ما علمنا أن جريمة اللواط معاقب عليها وفق القانون أعلاه.

4- ندعو وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة التربية الى تشكيل لجان سلامة فكرية تتولى التمحيص والتدقيق في المناهج الدراسية ومدى تضمينها للمواد التي تتضمن مخالفات لأحكام الإسلام او الديانات الأخرى، او تحرض بصورة غير مباشرة على هدم القيم الأخلاقية والدينية للأسرة العراقية ووفقاً للمادة (29) من دستور جمهورية العراق لسنة 2005.

5- ندعو النخب والكفاءات الى ضرورة التثقيف على نبذ المثلية وجميع الممارسات الغربية التي تتنافى مع القيم العراقية الاصلية والأعراف الاجتماعية الثابتة.

العولمة وأنماط السلوك اللاإنساني

عالم ما بعد الحداثة

أ.د. أسامه مرتضى باقر السعيدي

العولمة بكل تجلياتها السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية انعكست على واقع الحياة وسلوكيات الأفراد ورغباتهم واحتياجاتهم لأنها خلفت رغبات وحاجات جديدة لم تكن موجودة سابقا.

أدت من خلال مواقع الاتصال والتواصل والإعلام الفضائي الى زوال القيم وإحلال قيم جديدة وعادات قائمة على اساس الاستهلاك لا الانتاج لتلبية الرغبات والحاجات بأي ثمن وتحت أي ظرف.

الحياء الذي هو جزء من وجود الانسان وتصرفاته العفوية سواء في التفكير مع نفسه او في تعامله مع الآخرين قد زال.

إن تدمير العقول عبر السيطرة المباشرة والتحكم بنمط التفكير العلمي والحياتي انعكس سلباً على التعليم كقاعدة للتنشأة الاجتماعية واساس الحياة العملية.

فاستهداف العقول وشلّها وجعلها أسيرة لمواقع التواصل الاجتماعي وخلق حالة من الكسل الفكري والعقلي والجسمي وتسفيه القيم والعادات والاديان التي تضبط السلوك الإنساني هو ضرب حياء الشخوص.

كل ذلك أدى الى ظهور ثقافة وقيم وعادات جديدة توصف بأنها مرحلة من مراحل التطور البشري والانساني لتحل محل الثقافة والقيم والعادات السابقة والتي باتت (قديمة) وغير متحضرة ولا تواكب العصر.

إن من يقف خلف تلك القضايا هي الشركات التي تبحث عن الربح والهيمنة وهذا لن يتحقق إلا عبر التحكم بالسلوكيات وأنماط الحياة التي تجعل من الفرد وسيلة لاستهلاك دائم للسلع والخدمات والتقنيات والصحة والمأكل والملبس دون وعي او تفكير.

خلقت ثقافات جديدة تتعلق بالتلاعب بالشكل او ما يعرف بالتجميل ووصلت الى حد تغيير الجنس للشخص في إطار اجراءات جنسية وصحية وعلاجية وهرمونية حيث يتم التلاعب بالجنس للشخص الذي كنا نسميه سابقا بالشذوذ الجنسي او العقلي او الفكري الى ما يسمى بالنوع الاجتماعي او الجنس الثالث او المثلي لتلطيف المصطلح وإمكانية تطبيقه في المجتمع.

بل أن تلك الشركات راحت تتدخل في سياسات وتشريعات الدول لغرض برامج تفعيل واحترام

الشاذين عن اصولهم الفطرية، لذا نجد سيادة ثقافة التفاهة والعهر والدعارة والخلاعة والانحلال والابتذال والتعري الذي صار تجارة رخيصة في مواقع التواصل الاجتماعي، وأصبح هناك متابعون بالملايين وارباح بالملايين.

وما بعد الحداثة فإننا تركنا ما جُبلت عليه فطرتنا لتتحول الى ما تريده الشركات الربحية.

فالمثل الأعلى للشباب صار أشخاصاً أصحاب محتوى فارغ من دون مضمون يشجع على الاختلاط واستخدام الكلمات والألفاظ اللاأخلاقية.

ما يحصل يا سادة ليس في بلدنا أو في المنطقة ان العالم يعيش حاله انهيار حضاري بثوب التقدم والتكنولوجيا.

ضمن شعارات الحرية كل شيء متاح ومباح حتى لو أدى الى نهاية حياه الشخص.

واعلانات تحمل كلمة ((بكيفي)) فلا يوجد حدود اصبحت مؤسسات الدولة القانونية والتعليمية ضحية هذا الانهيار فهي لم تعد تستطيع أن تجابه هذه الثقافة في المدرسة ولا في الجامعة ولا في الجهاز الشرطوي.

إن الانهيار وصل إلى حد التطاول على الذات الإلهية والتشكيك بوجود الخالق وإحلال حملة الالحاد والوجود الطبيعي والتنكيل بالأديان والمقدسات والسخرية منها.

((هم من يحددون الأبطال ويمنع أن تذكر ابطالك وشخصياتك الوطنية في مواقع التواصل))

إن تكرار المحتوى السيء يصبح مستساغاً وطبيعياً وفق الفلسفة الليبرالية

((دعــه يعمــل دعــه يمــر)). الأب لا يعلــم بأبنائــه، والأم لا تــدري بعائلتهــا الــكل مشــغول بالعــالم الافــتراضي.

العلاقات الافتراضية تحل محل العلاقات الواقعية والخيانات الزوجية وحالات الطلاق والتشتيت المجتمعي

هل هناك مواقع مفيدة؟ نعم

وهناك مواقع تعليمية.. نعم

لكن السؤال كم نسبتها مقارنة بما هو مسيء؟؟

عقد لاعب كرة قدم يصل الى مليارات الدولارات!!

ممثلة أفلام لا أخلاقية يتم استضافتها في جامعة اكسفورد.

نحتاج الى وقفة حقيقية ومراجعة

لم يعد المجرم منبوذاً بل أصبح مثلاً أعلى، ولم تعد المرأة الراقصة والعارية منبوذة بل أصبحت غايه تتمنى المراهقات أن يصبحوا مثلها!!

لا بدّ من إيقاف هذا الانهيار وضبط وفلترة المواقع وتقليلها ومحاربة المحتويات المسيئة وإشاعة ثقافة تحديد الاساءات واستخدام مواقع التواصل. إلى جانب تحديد مفهوم الحرية او الحرية الشخصية وحقيقتها. لأن هذا الجموح والطمع للشركات قد أفرغ البشرية من محتواها وأفقد أهم ما يميزنا عن الحيوانات وهو التفكير لذا لابد أن نعود الى ذاتنا.

كراسة استراتيجية

العدد 22 تشرين الأول 2023

الجندر والأدوار الاجتماعية للذكر والأنثى
قراءة في الأبعاد الاجتماعية والنفسية
والقانونية والسياسية

المحتويات

مقدمة المركز 5

الجندر ... إشكالية المفهوم وكشف الغايات.....

ملاحظات نقدية من منظور أنثروبولوجي 7

الجندر بين الغاء الثنائية الجنسية وصناعة التعددية....23

قراءة قانونية معمقة في مشروع قانون تمكين المرأة.....

لسنة 2023 27

العولمة وأنماط السلوك اللا إنساني .....

عالم مابعد الحداثة 45

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (3371) لسنة 2023